



مركز
الدراسات
الاستراتيجية
والبحوث

مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

التهدئة والمصالحة

غادر وفد حركة حماس العاصمة المصرية القاهرة، بعد استكمال المباحثات مع المسؤولين المصريين؛ وكان وفد الحركة الذي يضم كلاً من أعضاء المكتب السياسي: موسى أبو مرزوق، وخليل الحية، وعزت الرشيق، وحسام بدران، وروحي مشتهى وصلوا القاهرة بهدف تطوير العلاقات الثنائية وإنهاء الحصار عن غزة، وسبل تحقيق الوحدة الوطنية وفق ما تم التوقيع عليه وخاصة اتفاق ٢٠١١.

وقالت مصادر مصرية بأن حركة حماس أبدت موافقة مبدئية على ورقة أعدتها القاهرة من أجل إتمام المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام؛ وان وفد حماس أبدى موافقة مبدئية على الورقة المصرية للمصالحة، وتستقبل القاهرة وفداً من حركتي فتح والجihad الإسلامي لمناقشة الورقة المصرية، بناء على دعوة مصرية، تمهيدا لاجتماع الفصائل الفلسطينية على مائدة اجتماعات واحدة. وأشارت إلى أن محور المباحثات يتركز على إنهاء الانقسام الفلسطيني وتنفيذ بنود المصالحة، انطلاقاً من الاتفاق الشامل الموقع العام ٢٠١١، الذي يتضمن بنود: المصالحة، والحكومة، والأمن، والانتخابات، ومنظمة التحرير الفلسطينية وما يتعلق بتطويرها وتفعيلها.

ومع أن المحادثات ركزت على المصالحة إلا أن ملف التهدئة الأكثر إيجابية في مباحثات القاهرة؛ وناقشت الحركة بدء المرحلة الثانية من التهدئة مع الاحتلال، والتي سيبدأ تنفيذها مطلع الشهر المقبل، على أن تتضمن استمرار إدخال الأموال القطرية إلى قطاع غزة لدفع رواتب موظفي غزة والتشغيل المؤقت والمساعدات النقدية لـ ٥٠ ألف أسرة جديدة.

كذلك ستشمل التحسينات الجديدة في المرحلة الثانية زيادة كمية الكهرباء الواردة للقطاع من دولة الاحتلال عبر «خط ١٦١»، وزيادة مساحة الصيد لـ ٢٠ ميلاً بحرياً، إضافة إلى البدء في مشاريع البنية التحتية في قطاع غزة بدعم دولي عبر الأمم المتحدة.

وذكرت مصادر حماس أن "القطريين بدأوا في إجراءات إدخال الدفعة المالية للشهر الثاني لقطاع غزة ومن المتوقع أن تصل بداية الشهر المقبل؛ وحصلت "حماس" على وعد قطري جديد بتجديد المنحة القطرية بقيمة ١٦٠ مليون دولار، لـ ٦ أشهر أخرى بما يشمل الكهرباء ورواتب الموظفين ودعم الأسر الفقيرة، في حال استمرار الهدوء في القطاع، ومواصلة الالتزام بالتعهدات من قبل الفلسطينيين والاحتلال.

الأسباب التي تمنع إعلان "التفاهات" مع حماس:

قال الكاتب الإسرائيلي "جاكي هوغي" في مقال له في صحيفة "معاريف" إن الزيارات التي يجريها وفد المخابرات المصرية إلى قطاع غزة هي نتيجة لاتفاقيات بين إسرائيل ومصر وقطر وحماس؛ وأوضح أن الاتفاقيات تتم على محورين متوازيين وهي القناة الأولى (إسرائيل - قطر - غزة)، والقناة الثانية (مصر - إسرائيل)؛ وأشار إلى أن مصر كانت مسؤولة عن تهدئة حماس للأوضاع وإنقاذ وقف إطلاق النار الذي بدأ سريانه في الخامس عشر من شهر آب الماضي؛ بعد جولة التصعيد الاخيرة التي وقعت وهددت تفاهات التهدة بالانهيار. وأن المصريين توسطوا بين إسرائيل وحماس لتنسيق وصول الأموال إلى قطاع غزة وتحدثت إسرائيل مع قطر مباشرة وجرت بينهما الاتصالات في ضوء الأحداث في قطاع غزة؛ وحسب الصحيفة لم يعترف أحد من تلك الأطراف بوجود تلك التفاهات حتى لا يجرح نفسه في نظر جمهوره، وتخشى الحكومة الإسرائيلية من أن تعلن عن اتصالاتها مع قطر وأنها تجري صفقات مع حماس، خلافاً للتصريحات التي تقول فيها إنها لن تتسامح مع الإرهاب".

ولفت الكاتب إلى أن الصمت عن الإعلان عن وجود تفاهات يعود لأسباب أبرزها خشية انهيارها وأن يكون نصيبها الفشل، والسبب الثاني "هو السيادة الرسمية على قطاع غزة والتي تعود للسلطة والتفاهات تعتبر تحايل عليها وانتهاك للقانون الدولي واتفاقيات أوسلو، وغضب الرئيس عباس الذي كان يريد أن تجري المنحة القطرية عن طريقه".

ورأى أن التفاهات إذا نجحت فإن إسرائيل ستحصل على هدوء نسبي بتوقف كرة النار التي تدرجت على طول الحدود مع قطاع غزة، أما قطر فجمعت بضعة نقاط في الأمر مع مصر لصالح حماس وللرأي العام، و"هي الدولة العربية الوحيدة التي تدعم قطاع غزة في أسوأ لحظاته". بالإضافة إلى أن ذلك يعني تعبير عن الدور التاريخي لمصر بمكانتها الرفيعة كوسيط بين المتنازعين في المنطقة".

وبيّن أن حماس فائزة من التفاهات بضخ أموال في اقتصاد غزة بعد أن فرض عباس قرارات قاسية عليه منذ عام ونصف، مؤكداً أن الأطراف خلال الأشهر الستة ستسعى إلى حل دائم وإن سارت الأمور على ما يرام فإن إسرائيل ستمنح حماس ما تبقى من الأموال القطرية.

كما أشار إلى أن أطراف التفاهات حققوا مكاسب منها: "تجديد قطر وإسرائيل الاتصالات وإن كانت غير رسمية، وتخفيف الصدام الكبير بين قطر والقاهرة بعد ٣ سنوات من العداء، واستعادة مصر الثقة لدى إسرائيل بقدرتها على الوساطة".

أفادت القناة العاشرة العبرية، نقلا عن مصادر مصرية، أن إسرائيل طالبت بإقامة منطقة عازلة على طول الحدود مع غزة، ووقف بناء الأنفاق بالقرب من مستوطنات الغلاف، كشرط أساسي لإتمام اتفاق التهدئة مع حركة حماس بغزة؛ وأن وفد حركة حماس رفض هذه المطالب الإسرائيلية، خلال الجولة الأولى من المباحثات، وأن المخابرات المصرية ستعرض على وفد حماس بالقاهرة، الشروط التي طرحتها إسرائيل للموافقة على التهدئة، بحسب ما تم إبلاغه للوفد الأمني المصري خلال زيارته الأخيرة لإسرائيل. مؤكدة على أن الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، معني بالتوصل الى تهدئة بين إسرائيل وقطاع غزة.

من جهته القيادي في حركة حماس موسى ابو مرزوق قال: "جهود إنجاح المصالحة الفلسطينية تصطدم بتعنت حركة فتح، وذلك بشهادة الوسيط المصري وقوى إقليمية أخرى (لم يسماها)؛ وأن المصريين رغبوا في البداية أن تكون المصالحة مدخلا لتفاهات التهدئة بغزة، وهذا ما وافقت عليه الفصائل، لكن رفض الرئيس عباس إتمام المصالحة أعاق المسارين في السابق". وأن مصر "فضلت فصل المسارين عن بعضهما البعض، وتم تحقيق أرضية جيدة في مسار التهدئة؛ وعبر عن آماله في "أن تتجاوز فتح عن شروطها وترفع العقوبات عن غزة، وتسير في ملف المصالحة الفلسطينية؛ وقال: "لا نريد تجاوز السلطة الفلسطينية، لكن انغلاقها على نفسها ورفضها الدائم لأي حلول عملية تتعلق بالوضع في غزة، وتعقيد المشهد وزيادة حجم الأزمة، يدفعنا ويدفع (بقية) الأطراف إلى تجاوزها".

وكانت حركتا "حماس" و"فتح" قد وقعتا في القاهرة اتفاقاً للمصالحة، في ١٢ تشرين الأول ٢٠١٧، لكنه لم يطبق بشكل كامل، بسبب نشوب خلافات حول قضايا، منها: تمكين الحكومة، وملف موظفي غزة، الذين عينتهم "حماس" أثناء فترة حكمها للقطاع.

ولخص أبو مرزوق موقف حركته من المصالحة في نقاط، هي: وجود "شراكة وطنية وعدم التفرد بالشأن الفلسطيني، والاتفاق على برنامج وطني لمواجهة التحديات، وتشكيل حكومة وحدة وطنية ذات مهام محددة وتشرف على انتخابات شاملة". و"وجود نظام سياسي واحد ومجلس تشريعي واحد ورئاسة واحدة وقانون واحد، والمشاركة دون هيمنة في منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاح مؤسساتها، كما تم الاتفاق عليه في ٢٠١١". ووصف طروحات حركة "فتح" لإتمام المصالحة الفلسطينية بـ"المعيقات"، معتبرا إياها "زرائع غير مقنعة تعكس إرادة سياسية متشككة من المسار"؛ وشدد على أن "استمرار حركة فتح في نفس السياسة سيؤدي في نهاية المطاف إلى تعثر مستمر في المصالحة الفلسطينية"؛ ورأى أن ما تريده "فتح" من المصالحة هو "استلام الأمن وقرار المقاومة وسلاحها فوق الأرض وتحت الأرض ومن بوابة رفح إلى معبر بيت حانون، وتمكين الحكومة من ممارسة مهامها دون تدخل".

وأعرب عن رغبة حركته "في وجود مشروع وطني مرحلي يتوافق عليه جميع مكونات الشعب الفلسطيني، تلتقي فيه على المشتركات دون أن يلغي المشروع خصوصية كل طرف، مستندا إلى مقاومة الاحتلال بجميع الوسائل والأدوات المتاحة، وعلى قاعدة استرداد الحقوق الوطنية، وعلى رأسها حق العودة (الخاص باللاجئين)". وجدد أبو مرزوق رفض حركة حماس "إنشاء دولة في غزة" بقوله: "لو أردنا ذلك لقبلنا بعض المقترحات المشبوهة، والتي كانت ستفتح لحماس أبواب العواصم الأجنبية والمال الوفير، لكن بوصلتنا هي تحرير فلسطين وتوحيدها لا تجزئتها".

حد السيف (عملية خان يونس)

لا تزال تداعيات قضية كشف الوحدة الإسرائيلية الخاصة شرق خان يونس مستمرة، وذلك بعدما نشرت "كتائب القسام" صوراً لأفراد الوحدة التي يُعتقد أن عدداً منهم لا يزال داخل قطاع غزة؛ واعتبر المراقبون ان المقاومة حصلت على "كنز استخباري" تركته المجموعة الإسرائيلية خلفها؛ ولا تزال تبحث عن أفراد من الوحدة داخل قطاع غزة، على اعتبار أن الشاحنة الصغيرة التي استخدمتها الوحدة الخاصة لا تزال داخل القطاع، بعدما كشفت كاميرات المراقبة أنها في القطاع من دون تحديد مكانها حالياً". وتقتصر أجهزة أمن المقاومة أن "الشاحنة كان يقودها أفراد من الوحدة الخاصة أو عملاء محليون، تبحث المقاومة عن معلومات حولها، بما يوصل إلى بقية العناصر أو يؤدي إلى كشف تفاصيل جديدة حول عملهم داخل القطاع". وقد تمكنت المقاومة من الحصول على معلومات حساسة حول بعض أعمال المجموعة داخل قطاع غزة، إضافة إلى الاستيلاء على بعض "أجهزة تجسس كانت تنوي الوحدة تركيبها على شبكة الاتصالات الداخلية للمقاومة، وذلك بعدما فككت الأخيرة أجهزة تجسس زرعتها الاحتلال على الشبكة في أيار الماضي".

ولفتت المصادر إلى أن "كشف المقاومة لأجهزة التجسس منتصف العام الحالي وتشديد مهندسي الاتصالات في المقاومة إجراءات الصيانة والحماية للشبكة دفعت العدو لإدخال قوات خاصة لزرع أجهزة تجسس جديدة؛" كشف الوحدة الخاصة أفضل المخطط الجديد، وأوقع أجهزة ومعلومات سرية في غاية الأهمية بيد المقاومة".

ومثل كشف المقاومة لصور أفراد القوة الخاصة ضربة تحت الحزام لأجهزة الأمن وجيش الاحتلال، إذ منعت الرقابة العسكرية تداول الصور أو الإدلاء بمعلومات عنهم، فيما تشير المعلومات إلى أن أفراد الوحدة جميعهم من ذوي الخبرة العالية وقد شاركوا في عمليات استخبارية في مناطق ودول أخرى، وهو ما دفع دولة

الاحتلال اعتبار كشف الصور خطراً استراتيجياً على أمنها؛ ومنعت الرقابة العسكرية التداول بالخبر حول نشر الصور؛ كون ذلك يضر بأمن إسرائيل.

ومن جهة أخرى قالت القناة ١٤ الإسرائيلية: إن الجيش مستنفر في الوقت الحالي وأنه يتعامل مع كشف صور أفراد الوحدة الخاصة، التي تسللت لخانيونس، ببالغ مراحل التأهب الاستنفار؛ وقال المراسل العسكري للقناة، ألون بن دافيد: "إن نشر هذه الصور، سيدمر مشاريع إسرائيلية في قطاع غزة، وفي دول عربية، استغرقت سنوات تتعلق بالعلاقات التي بناها أفراد هذه الوحدة"، لافتاً إلى أن الكشف عن صور أفراد الوحدة، سيدفع الناس إلى التعرف عليهم واكتشافهم، أنهم ليسوا إلا جنوداً من الجيش. وأشار إلى أن الناس سيعرفون أنهم كانوا مخدوعين حين يرون، ويعلمون أن وجوه عناصر الوحدة الخاصة معروفة، وكانوا كتجار ورؤساء أحزاب في المجتمع الإسرائيلي، والدول العربية خاصة.

وقال وزير الجيش الأسبق، موشيه يعالون: "إن حادثة تسلل القوة الخاصة في خانيونس، كانت خطأ كبيراً؛ وأضاف: "مثل هذه الأعمال هي اختبار كبير، وعندما تتعدد الأمور، كان يمكن أن يحدث أسوأ مما حدث بكثير..". وأشار إلى أنه يجب أن يفهم الإسرائيليون أن حادثة خانيونس كان من الممكن أن تنتهي بمقتل أو اعتقال جميع أفراد القوة الخاصة؛ لكن قائد القوة الضابط (M) الذي قتل دافع عنهم ونجح في إعادتهم "إسرائيل؛ مطالباً بضرورة تشكيل لجنة للتحقيق في هذه الحادثة.

وأفادت صحافة العدو، بأن معركة "إسرائيل" مع حركة "حماس" انتقلت إلى مرحلة حرب الأدمغة، بعدما أثبتت الحركة أنها قادرة على إدارة حرب نفسية ضد تل أبيب، وذلك بعد الفشل الأمني الذي حدث للجيش في غزة، فبعد أن نشرت كتائب القسام صور لفريق المهاجمين في عملية خان يونس، فإن خسائر كبيرة مُنيت بها استخبارات الاحتلال أدت إلى حصول تلف إستراتيجي في عمل هذه المنظومة؛ يتجلى في:

- حرق أعضاء الفريق المهاجم وهي قوة خاصة يتوجب أن تحيط بها الكثير من السرية التي تعتبر محور نجاحها، وهذا سيؤدي إلى وقف عمل هذا الفريق، وتجميده عن العمل لفترة طويلة من باب معاقبتهم لأنهم تسببوا بالإضرار بهيبة وسمعة الدولة.

- التعرف على طبيعة أنشطتها وسلوكها في تنفيذ أهدافها، وهي أيضاً مسألة في غاية السرية، لأن فهم طريقة ممارستها لتلك المهام يساعد المقاومة إستراتيجياً في التصدي لعمليات مشابهة، وتعمل على إحباطها قبل تطورها .. وهي أهم نقطة تقلق رجال الاستخبارات لدى الاحتلال.

- تفكيك البيئة التي نشط فيها أعضاء الفريق، بما تشمل من التعرف على العملاء الذين ساندوا الفريق بالمعلومة أو بمراقبة الطريق أو توفير غطاء لوجستي، وأيضاً الإستدلال على منافذ الدخول والخروج وأماكن الكمون أو الإختباء، وكذلك الأدوات التي استخدمها الفريق من معدات وأجهزة ومركبات.

- الفشل الذي لحق بالقوة أضر بالحالة المعنوية للمؤسسة الإسرائيلية من قيادات وقوات موازية وسكان، فكان صادمًا لهم دون إستثناء، حيث تتحطم صورة القوة أمامهم وتستبدل بصورة الإنكسار وهم عاجزين.. الأمر الذي استدعى تحرك الرقابة العسكرية لحظر النشر حول ما كشفته كتائب القسام من علامات وحقائق وصور مثلت إختراق لمعايير النشر المتبعة لدى الإحتلال في هذه القضية الحساسة.

- كما أنه من الطبيعي أن يصاب أعضاء الفريق بحالة إضطراب نفسي وقلق كون صورهم عُلقَت كمطلوبين الأمر.

كل ذلك يمثل فشل إستراتيجي نتيجة الآثار والنتائج الخطيرة والصادمة، ما يدفع الإحتلال لإعادة تقييم الموقف حول الحادثة للوصول لخلاصات أهمها الإطاحة بالقيادات المشرفة على تلك العملية لأنها هي من تسببت بهذا التلف الجسيم في منظومة إستخبارات تعتبر نفسها على قدر عالٍ من المهنيّة الناجزة.

فيما ذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية، أن هناك هدفان لحركة حماس من وراء نشر صور القوة الخاصة، التي تسللت شرقي خان يونس جنوب قطاع غزة؛ وأن الهدف الأول: هو تعزيز الرواية الفلسطينية بأن حماس تغلبت على الجيش في هذه العملية. والهدف الثاني: هو تحقيق مكاسب عملياتية من خلال كشف أساليب العمل الإسرائيلية، إضافة لكشف هوية المقاتلين المشاركين، وهذا يتعلق بمدى انضباط الجمهور الإسرائيلي.

من جهته قال رئيس "الموساد" السابق، ران بن براك، ان حماس أرادت جمع معلومات من نشرها لصور أفراد القوة الخاصة، معتبراً أنها إذا نجحت، فسيسبب ذلك أضراراً بالغة للأمن الإسرائيلي؛ وبين أن قرار الرقابة العسكرية بعدم نشر صور القوة، يهدف الى تقليل الأضرار.

وكانت قوة إسرائيلية خاصة، تسللت في ١١ تشرين الثاني الجاري، شرقي مدينة خان يونس جنوب قطاع غزة، كشفتها قوة من كتائب القسام واشتبكت معها، ما أدى إلى استشهاد ٦ من عناصر القسام بينهم قائد كبير، ومقتل ضابط إسرائيلي وإصابة عدد من أفراد القوة الإسرائيلية؛ تطورت الى جولة تصعيد جديدة.

من جانبه قال قائد فرقة غزة في جيش الإحتلال العميد أليعازر توليدانو، إن الوحدة الخاصة التي تسللت داخل قطاع غزة؛ كانت في مهمة ذات مغزى ولا يمكن ضمان عدم تكرارها مستقبلاً؛ وأوضح خلال لقاء مع طلاب المدرسة الثانوية في المجلس الإقليمي "شاعر هانيغف" عن الحدث الذي جري في قطاع غزة، "كانت قواتنا على الجانب الآخر تحت التهديد ولكن كانت في مهمة كانت ذات مغزى". وحول التوتر في الجنوب

أضاف: "غزة منقسمة من الناحية المدنية وأنتم بحاجة إلى الصبر ولا أستطيع أن أعدكم بالهدوء"؛ وادّعى توليدانو: "التحول في أيدينا، ونحن بحاجة إلى الصبر وأنتم أيضاً في حاجة إلى الصبر"؛ أستطيع أن أعدكم بالهدوء والتحول في أيدينا وأنتم في حاجة للصبر؛ و"المشكلة الكبيرة تكمن في رغبة حركة حماس في إدخال سكان الغلاف بلعبة الضغط".

تأجيل إعلان "صفقة القرن"

أفادت القناة العاشرة في تلفزيون العدو بأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قرر تأجيل موعد الإعلان عن تفاصيل خطة التسوية المعروفة إعلامياً باسم "صفقة القرن"، حتى شهر شباط من العام القادم؛ وأن ترامب استجاب بذلك القرار لضغوطات بنيامين نتنياهو، الذي يعاني من مشاكل في الائتلاف الحكومي؛ وأن الإدارة الأمريكية وافقت على تأجيل الإعلان عن تفاصيل صفقة القرن، لحين الانتهاء من الأزمة السياسية الداخلية في إسرائيل.

وأشارت القناة العبرية، إلى أن نتنياهو يفضل حالياً تأجيل الإعلان عن صفقة القرن، حتى لا يتم تقديم تنازلات للفلسطينيين، تضعفه أمام شركائه بالائتلاف الحكومي، خصوصاً، حزب البيت اليهودي بزعامة نفتالي بينت.

وذكر أن الرئيس الأميركي اكتفى بالاطلاع على "الأطر العريضة لصفقة السلام" وترك أمر الصفقة برمّتها بيد صهره جاريد كوشنر ومبعوثه الخاص جيسون غرينبلات وسفير أمريكا في "إسرائيل" ديفيد فريدمان. وأن ترمب يرغب بطرح خطته للسلام في نهاية شهر يناير أو فبراير العام المقبل، لكن مستشاريه نصحوه بالتريث، في ضوء الأزمة في إسرائيل، وفي وقت لا يتمتع فيه ائتلاف نتنياهو في الكنيست إلا بأغلبية ضئيلة تضم ٦١ مقعداً فقط.

وعُلم أن سفير "إسرائيل" في واشنطن رون ديرمر، الذي ما فتئ يضغط على إدارة الرئيس ترمب لعدم المساس بولي العهد السعودي محمد بن سلمان لأهميته بالنسبة لأي صفقة سلام تعيد ترتيب الأولويات في الشرق الأوسط، نصح بضرورة إعطاء الاستتباب السياسي الإسرائيلي أولوية عليا حالياً، وتتفيس الضغوطات عن نتنياهو.

وعقد الرئيس ترامب لقاءً موسعاً مع كبار مستشاريه لمراجعة خطة السلام، من بينهم وزير الخارجية مايك بومبيو، ومستشار الأمن القومي جون بولتون، والمستشار الكبير لترامب وصهره جاريد كوشنر، ومبعوث ترامب للسلام في الشرق الأوسط جيسون غرينبلات. وسافر السفير الأميركي لدى "إسرائيل" ديفيد فريدمان إلى

واشنطن لحضور الاجتماع أيضاً. وقال مسؤولون أمريكيون للقناة التلفزيونية العاشرة، إن مستشاري ترامب فضلوا اتباع نهج أكثر حذراً، في ضوء الأزمة الدبلوماسية التي عصفت في "إسرائيل" في الوقت الذي يتمتع فيه ائتلاف نتنياهو في الكنيست بأغلبية ضئيلة تضم ٦١ مقعداً فقط؛ وفي الوقت الذي بدت فيه حكومة نتياهو على شفا الانهيار في وقت سابق، بعد الأزمة التي أثارها استقالة "أفيغدور ليبرمان" احتجاجاً على اتفاق وقف إطلاق النار الذي أنهى التصعيد العسكري بين "إسرائيل" والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة؛ وذكرت شبكة "חדשות" العبرية أن هناك مخاوف متزايدة في مكتب رئيس الحكومة من أن يضر نشر خطة ترامب للسلام بأفاق نجاح حزب "الليكود" الحاكم في الانتخابات التشريعية القادمة. وأفادت بأن كوشنر كان قد أشار في جلسات مغلقة في الماضي إلى أن نشر الخطة قد يتأخر في حال دخلت "إسرائيل" في حملة انتخابية.

وفي وقت سابق اعتبرت وزيرة العدل الإسرائيلية آياليت شاكيد، أن خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب المنتظرة للسلام مع الفلسطينيين هي "مضيعة للوقت"؛ وقالت: "أعتقد أن الهوة بين الإسرائيليين والفلسطينيين أكبر بكثير من أن يتم ردمها".

وتتلمي شاكيد إلى حزب "البيت اليهودي" اليميني المتشدد، الذي يعد مكوناً أساسياً في حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو الائتلافية؛ ويعارض عدد من أعضاء الحزب، بمن فيهم شاكيد، علناً حل الدولتين كخيار لإنهاء النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي.

إغلاق USAID في فلسطين

رجحت الأجهزة الأمنية للعدو؛ أن تتجه الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، إلى وقف أنشطتها في قطاع غزة والضفة الغربية بحلول عام ٢٠١٩. وهذا التوجه، بحسب ما ذكرته "هآرتس"، يأتي في إطار التقليل من شأنها التي شرعت بها واشنطن في الميزانيات المرصودة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

وبحسب الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، فإن إغلاق USAID من شأنه أن يؤدي إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، بحيث ستتحمل إسرائيل الأعباء وستدفع الثمن الأمني والاقتصادي والصحي جراء

تفاهم الأوضاع في القطاع؛ وتعتبر USAID، من أهم وأكبر المؤسسات التي تقدم المساعدات الإنسانية للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة.

وأفيد أن الخارجية الأميركية أبلغت إدارة المؤسسة، أن عليها تقليص نصف طاقم الموظفين في المؤسسة البالغ تعدادهم ١٨٠ موظفا، حيث من المتوقع أن تعلن الإدارة الأميركية مطلع العام ٢٠١٩، عن غلق الفرع الذي يقدم المساعدات للفلسطينيين. وتنشط الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والمكلفة بتقديم المساعدات الخارجية للمدنيين في دول مختلفة، وأيضا في الضفة وغزة منذ العام ١٩٩٤. وسيتم إغلاق فرع فلسطين، بموجب قرار صادر عن الإدارة الأميركية والرئيس دونالد ترامب، والقاضي بتقليص الدعم لوكالة الغوث "أونروا"، حيث أعلنت واشنطن عن وقف تحويل ميزانية بقيمة ٢٥٠ مليون دولار للفلسطينيين، منها ميزانية بقيمة ٢١٥ مليون دولار، كانت مخصصة لتطوير الاقتصادي والإغاثة الإنسانية.

وكانت الوكالة الأميركية قد استثمرت ميزانية بقيمة ٥,٥ مليار شيكل كانت معدة لتطوير البنى التحتية وشبكات طرقات في الضفة وغزة، إلى جانب بناء عيادات، ومدارس، ومركز جماهيرية وشبكات مياه وصرف صحي، كما نشطت الوكالة في شراء معدات طبية وتمير دورات استكمال للأطباء والمعلمين وتشجيع الفلسطينيين للبقاء في إطار المدارس والتعليم.

تسارع في الاستيطان

أقر الكنيست (برلمان العدو) مشروع قانون يسمح ببناء وحدات استيطانية في منطقة الحدائق الحضرية والمنتزهات القومية أمام المسجد الأقصى من الجهة الجنوبية في سلوان؛ ووفقاً لصحيفة هآرتس، فإن مشروع القانون أصبح نافذاً وفعالاً بعد التصويت عليه بالقراءتين الثانية والثالثة. مشيرةً إلى أن ٦٣ عضواً صوتوا لصالح القرار مع رفض ٤١.

وقال يوآف كيش من حزب الليكود في الجلسة إن هذا القانون يهدف إلى مساعدة جمعية إعاد الاستيطانية التي تقوم بعمل "مقدس"، ويجب على جميع شعب إسرائيل أن يحييكم على المهمة التي قمتم بها لتجديد مدينة داود، كما قال.

وأضاف ياعيل باران من المعسكر الصهيوني والذي قاد المعارضة ضد القانون، "لم يكن هناك أي مستوطن يهودي في حي سلون، فجميع سكانها من فلسطين، ثم جاء بعد ذلك هذا الجين الغريب إلى الأحياء الفلسطينية".

من ناحية أخرى وإمعاناً في السياسة الاستيطانية قال وزير الاستيطان يوآف غالانت، إن "إسرائيل" ستواصل تطوير وتعزيز الاستيطان، وأن "الدولة تتحمل مسؤولية تشجيع الاستيطان وتطوير المستوطنات القائمة"، معتبراً أن ذلك "واجب اجتماعي لمنع الهجرة العكسية"؛ وأكد أن الحكومة ستواصل تطوير وتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية والنقب والجليل.

واقتمت قوات الاحتلال مخيم شعفاط في القدس المحتلة، وهدمت ١٦ منشأة تجارية بزعم البناء دون ترخيص، حيث أعرب السكان عن خشيتهم من استكمال عمليات الهدم للمحال التجارية على الشارع الرئيسي في المخيم؛ وتعتبر عملية هدم ١٦ محلاً تجارياً في المخيم أكبر عملية هدم تنفذها بلدية الاحتلال في البلدات والقرى داخل القدس المحتلة وشملت عملية الهدم محلات لبيع الملابس والأحذية وصالونات حلاقة ومطعم ومحطات محروقات؛ وحذرت شخصيات وقيادات مقدسية من مخطط تنفيذ سلطات الاحتلال في المخيم بهدف القضاء على عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" وإحلال مؤسسات تابعة لبلدية الاحتلال مكانها.

وتأتي عمليات الهدم متزامنة مع تسلم رئيس بلدية الاحتلال الجديد موشيه ليئون، المعروف بتطرفه الديني والقومي، مهامه من رئيس البلدية السابق نير بركات الذي كان أعلن قبل فترة وجيزة عن خطة تفصيلية تتعلق بالمخيم مفادها نزع صلاحيات الأوقاف عن اللاجئين فيه وإسقاط صفة اللاجئ عنهم وإحاقهم ببلدة شعفاط المجاورة عنواناً للإقامة.

بدوره أكد المتحدث الرسمي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" ومدير الإعلام والاتصال - دولة فلسطين، سامي مشعشع، في حديث مع "العربي الجديد"، موقف أونروا الرفض لإجراءات الاحتلال في المخيم. وأشار مشعشع إلى أن إدارة أونروا تتابع عن كثب ما يجري من تطورات، بعد إقدام بلدية الاحتلال على هدم محال تجارية في المخيم مملوكة لبعض سكانه.

ويُعدّ مخيم شعفاط، الوحيد في الضفة الغربية الذي يقع ضمن الحدود البلدية للقدس. ولذلك، فإن اللاجئين فيه يحق لهم الحصول على هويات مدنية تابعة للقدس، الأمر الذي يضمن لهم حقوق الإقامة في القدس ويجعلهم مؤهلين للحصول على بعض الخدمات الاجتماعية الإسرائيلية، بما في ذلك الرعاية الصحية.

كما أحاط الاحتلال مخيم شعفاط بجدار عازل وجعل حاجزا عسكريا بينه وبين القدس، ثم أحاطت به العمارات السكنية العالية نظرا لحرص السكان على الإقامة داخل حدود بلدية القدس حفاظا على بعض حقوقهم التي يحاول الاحتلال انتزاعها.

ومنذ إقامة المخيم وحتى اليوم ارتفع عدد سكانه من قرابة ٣٥٠٠ نسمة إلى نحو ٢٣ ألف نسمة في مساحة لا تتجاوز مئتي دونم (الدونم = ألف متر مربع) تتلاصق فيها البيوت وتكتظ بالسكان. كما لم تحدث أي عملية ترميم للبنية التحتية المتآكلة فيه إلا من خلال مبادرات بسيطة من السكان. وشيدت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) مخيم شعفاط شرق مدينة القدس المحتلة عام ١٩٦٤، ونقلت إليه سكانه من حارة الشرف بالبلدة القديمة من المدينة، وجميعهم ممن هجروا من بلداتهم وقراهم في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨. وأجّلت محكمة الاحتلال البت بقضية تهجير ١٢٠٠ مقدسي من سلوان؛ حيث تُهدد أوامر الإخلاء ١٢٠٠ شخص ينتسبون إلى ٨٤ عائلة من الحارة الوسطى (بطن الهوى)، علما أن غالبيتهم هُجروا من قراهم وأراضيهم عام ١٩٤٨؛ وادعت المحكمة أن قسما من أحد البنائيات التي كانت تابعة للمنظمات اليهودية، نجت من الهدم، ما استندت إليه لنقل ملكية الأراضي، وليس فقط البنائيات، للجمعية الاستيطانية، وعليه، قضت المحكمة أنه من حق المعنيين، إقامة كنيس جديد على أنقاض ذلك المهدم منذ القرن الـ١٩، بعد إخلاء الحي من سكانه الأصليين، في استمرار لجرائم التطهير العرقي الذي يتعرض له المقدسيون، برعاية أجهزة القضاء. ورغم القرار المجحف بحق أهالي الحي، تساءلت هيئة القضاء عن السبب الذي نقل من خلالها الوصي (الحارس) على أملاك الغائبين، أراضي الحي لصالح المستوطنين دون معرفة من يقطن في المنطق ودون إبلاغهم بالقرار بصورة رسمية.

وضمن هذه القرارات الأخيرة، رفض قضاة المحكمة العليا، استئناف فلسطينيين من حي الشيخ جراح في القدس ضد طردهم من منازلهم؛ ورفضت قضاة المحكمة استئناف امرأة سلبتها المحكمة الحاخامية بيتها بذريعة خيانتها لزوجها، ورفض القضاة طلب الاستئناف الذي تقدم به الشيخ صياح الطوري الذي حكم عليه بالسجن لعشرة شهور بتهمة تمسكه بأرضه، ورفض قضاة العليا التماسات ١٠٤ فلسطينيين من سكان سلوان، وسمحوا لجمعية "عطيريت كوهانيم" الاستيطانية بمواصلة إجراءات تهجير ٧٠٠ فلسطيني من بيوتهم.

وعلى صلة هدمت جرافات وآليات بلدية اللد بحماية من قوات شرطة العدو، منزلا في المدينة لعائلة فلسطينية بذريعة البناء غير المرخص؛ وواصلت الجرافات والآليات هدم البيت المكون من ٣ طوابق، رغم استصدار أمر بوقف تنفيذ الهدم بشكل فوري. وقال المحامي تيسير شعبان، لـ"عرب ٤٨": "استطعنا في اللحظة الأخيرة استصدار أمر بوقف التنفيذ، لكن لم يوقفوا الهدم؛ القضية كانت تدار في أروقة المحاكم، ولا

زالت قيد المداولات القضائية، فقضية هدم المنازل في اللد قضية شاملة، وسوف نستمر في التصدي لها قضائياً".

ويذكر أن الشرطة ووحدة "يوآف" التابعة لما يسمى بـ"سلطة تطوير وتوطين البدو" في النقب، اقتحمت حي العتايقة في مدينة رهط، وهدمت منزلاً وديواناً للعائلة وورشة بحجة البناء غير المرخص. وهدمت الآليات والجرافات قرية العراقيب مسلوبة الاعتراف في النقب للمرة الـ١٣٦، واعتقلت الشرطة ٣ من سكانها بزعم عرقلة عمل أفراد الشرطة وتنفيذ الهدم. ونفذت سلطات الإحتلال هدم منزل وورشة وديوان عائلة العتايقة في رهط، كما هدمت منزلاً مكوناً من ٣ طوابق لعائلة شعبان في اللد. وتواصل سلطات الإحتلال مخططها هدم عشرات القرى مسلوبة الاعتراف في النقب، وتشريد سكانها سعياً منها لمصادرة أراضيهم التي تقدر مساحتها بمئات آلاف الدونمات، وذلك ضمن مخطط تهويد النقب، ويأتي هدم العراقيب في الوقت الذي تواصل لسلطات الإحتلال بناء ٤ مستوطنات جديدة بالنقب.

وتكرار القرارات الأخيرة لمحكمة العدل العليا يؤكد أن وزيرة القضاء شاكيد استكملت "الانقلاب"، وتحولت المحكمة العليا، في أحسن الحالات، إلى ختم مطاطي ذي مرونة قضائية وأخلاقية؛ وتحولت، بحسب مراسل صحيفة "هآرتس" لشؤون القدس، نير حسون، في أسوأ الحالات، إلى قيادة المحافظة والرجعية في الجهاز القضائي والمجتمع الإسرائيلي.

من جهته أعلن رئيس البلدية في مدينة القدس المحتلة، نير بركات مصادقته، على أعمال توسعة، في السفارة الأمريكية في المدينة؛ وقال أن "نقل السفارة كان خطوة تاريخية من قبل الرئيس ترامب، الذي أوضح للعالم كله أن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل؛ وسنواصل مساعدة الإدارة الأمريكية في توسيع أنشطتها في العاصمة، وسنكون سعداء بفتح سفارات إضافية للعديد من الدول في القدس".

مؤتمر الوحدة الإسلامية ٣٢

مع انعقاد مؤتمر الوحدة الإسلامية في دورته الثانية والثلاثون بمشاركة واسعة من دول العالم الإسلامي؛ برزت داخله عدة مواقف، أهمها ما جاء في كلمة الرئيس روحاني التي استجلبت رد رئيس وزراء الإحتلال بنيامين نتنياهو علي تصريحات الرئيس الإيراني حسن روحاني الذي وصف فيها "إسرائيل" بالورم السرطاني؛ وقال: "إسرائيل تعلم جيداً كيف يجب عليها أن تدافع عن نفسها من النظام الإيراني؛ وتستطيع أن ترد عليهم بالشكل المناسب"؛ وأضاف بأن التصريحات التي أدلى بها الرئيس الإيراني، الذي يدعو إلى تدمير إسرائيل،

"تثبت مرة أخرى لماذا يتوجب على دول العالم، أن تتضمن إلى العقوبات، التي فرضت على النظام الإيراني الذي يهددها أيضاً".

وقد وصف الرئيس الإيراني، حسن روحاني، "إسرائيل" بأنها "ورم سرطاني" أسسته الدول الغربية لتعزيز مصالحها في الشرق الأوسط؛ وقال: "إحدى النتائج المشؤومة للحرب العالمية الثانية هي تكوين ورم سرطاني في المنطقة".

وفي كلمة له في المؤتمر قال إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، أن الانتصار الأمني والعسكري والسياسي الذي حققته غزة سيكون له ابعاداً استراتيجية في الصراع مع دولة الاحتلال. وأكد أن الشعب الفلسطيني لن يسمح بأن تمر "صفقة القرن"، مبيناً أن الخيارات ستبقى مفتوحة للدفاع عن الأرض والمقدسات الإسلامية؛ وأشار إلى أن ترامب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، لن يستطيع منح القدس لإسرائيليين، مؤكداً أنه "لا حق للاحتلال بالقدس، وفلسطين لنا".

وبين أن المقاومة الفلسطينية بكل أشكالها ستبقى الخيار الاستراتيجي الأول للشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، مشيراً إلى أنها تمثل إجماعاً وطنياً، وهي التي تصنع الإنجاز وتوحد الشعب الفلسطيني. وطالب بضرورة التصدي لمحاولات تهويد المسجد الأقصى وانتزاع القدس من محيطها العربي والإسلامي، مبيناً أن هذه المرحلة هي الأخطر على المدينة المقدسة والمسجد الأقصى. وشدد على تجريم كافة عمليات التطبيع الاقتصادية والسياسية والثقافية والرياضية مع دولة الاحتلال، معتبراً قضية فلسطين هي قضية الأمة العربية والإسلامية ولا ينبغي أن تُنسى أو تُغيب؛ وأضاف: "أن الاحتلال الإسرائيلي سيبقى العدو الوحيد مهما حاول البعض أن يهيأ له الاندماج، مبيناً أنه لا مستقبل للاحتلال على أرض فلسطين رغم كل محاولات التطبيع؛ وأشار إلى أن لنا بوصلة واحدة وهي تحرير الأرض وتأسيس الدولة الفلسطينية، وكل طرف يجتمع معنا في هذا الهدف فهو حليف معنا".

مسيرة العودة

أعلنت الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار، عن انتهاء فعاليات جمعة "المقاومة تجمعنا وتنتصر"، 23-11-2018؛ وستكون الجمعة المقبلة تحت عنوان "جمعة التضامن مع الشعب الفلسطيني" شرق قطاع غزة، التي ستعبر عن استفاقة الضمير العالمي حول القضية الفلسطينية العادلة. وأكدت الهيئة على استمرار مسيرات العودة وكسر الحصار، الجماهيرية بأدواتها السلمية، حتى تحقيق الأهداف، وأولها حماية حق العودة وكسر الحصار. وقالت الهيئة: "مقاومتنا الباسلة أحبطت مخططات الاحتلال في خانيونس ومختلف

أرجاء الارض المحتلة"، مطالبة بدعم الجرحى وتوفير العلاج والدواء الكافي، وفتح الدول العربية مستشفياتها لهم وتسهيل سفرهم.

وأفادت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، بإصابة ١٤ مواطناً فلسطينياً برصاص قوات الاحتلال، خلال مشاركتهم في فعاليات مسيرة العودة على الحدود الشرقية لقطاع غزة، والتي حملت اسم جمعة (المقاومة توحدنا وتنتصر).

وكانت الجماهير الفلسطينية، قد توافدت بعد عصر يوم الجمعة، إلى مخيمات العودة للمشاركة في المسيرات، بدعوة من الهيئة الوطنية لمسيرات العودة وكسر الحصار.

وتواصل المسير البحري ليبلغ الرقم السابع عشر؛ وقال المتحدث باسم هيئة الحراك لكسر الحصار، إن هذا المسير السابع عشر يأتي ضمن التظاهرات البحرية المتجددة، التي تضم عشرات من القوارب التي تحمل متضرري الحصار؛ ويساند المسير البحري حراك بري شمال منطقة الواحة شمال غرب القطاع. وأكدت الهيئة أن هذه المسيرات مستمرة حتى تحقيق اهدافها كاملة في كسر الحصار عن قطاع غزة وعودة اللاجئين الى ديارهم، مشيرة في الوقت ذاته إلى أنه ستبقى تحمل الطابع السلمي والشعبي.

المحلل العسكري، في موقع "والا" العربي، أمير بوخبوط، كشف عن وجود خيبة أمل كبيرة، لدى المنظومة الأمنية، بسبب عدم وجود تناقص في اعداد المشاركين في تظاهرات مسيرات العودة الأسبوعية، على الحدود مع قطاع غزة؛ وأنها رجحت أن يحدث تناقص كبير في أعداد المشاركين في تظاهرات مسيرات العودة، بعد دخول الأموال القطرية لقطاع غزة، وأن هذا الأمر لم يحدث؛ وذكر أن أكثر من ١٠ آلاف فلسطيني شاركوا يوم الجمعة ٢٣-١١ في التظاهرات على الحدود مع قطاع غزة، وسط توقعات لدى المنظومة الأمنية والجيش، بتناقص عدد المشاركين، وكان يأمل الجيش وقادة المنظومة الأمنية، مشاهدة عدد أقل خلال التظاهرات.

يوم التضامن العالمي:

وبمناسبة ذكرى تبني الأمم المتحدة لقرار تقسيم فلسطين هذا العام تحيي الجماهير الفلسطينية في مختلف انحاء العالم للتعريف بمظلومية الشعب الفلسطيني؛ وتأكيد حقوقه في العودة وتقرير المصير. وفي هذا الإطار دعت القوى الوطنية والاسلامية في محافظة رام الله والبيرة إلى المشاركة في كافة الفعاليات والأنشطة لمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع شعبنا الفلسطيني، واعتبار الخميس ١١/٢٩ يوماً لإعلاء صوت الشعب الفلسطيني المطالب بتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بحقوقه؛ وطالبت المشاركة يوم الجمعة "يوم النفير"، في الفعاليات

الواسعة الرافضة للاستيطان في مواقع المغير، والريسان، والخان الاحمر، وتأدية صلاة الجمعة في هذه المواقع، ثم الانطلاق بالمسيرات الشعبية.

ودعت القوى إلى استنهاض كل الإمكانيات لمواجهة سياسات الاحتلال العنصرية لاسيما في مدينة القدس المحتلة، واستهداف المقدسات الاسلامية والمسيحية، وكذلك قرار إجلاء اكثر من ٧٠٠ مواطن من بلدة سلوان ضمن مخططات تهويد المدينة وتفريغها من سكانها لتكريس الامر الواقع، ورفض هذا القرار الجائر والتصدي له بكل قوة وثبات.

مشروع قانون بريطاني للاعتراف بدولة فلسطين

أفيد بأن عضو البرلمان البريطاني ليلي موران، بأنها ستتقدم بمشروع قانون للاعتراف رسمياً بدولة فلسطين؛ وقالت موران التي تعد أول عضو من أصول فلسطينية في مجلس العموم البريطاني: "الخطوة تأتي في إطار تشجيع المؤمنين بحل الدولتين على تحويل القرارات الأممية إلى قانون بريطاني"؛ وأضافت: "بلادها لم تعترف بعد رسمياً بدولة فلسطين، وهو ما يجب تغييره". وتابعت: "أشجع أي شخص يؤمن بالسلام وبحل الدولتين، أن يؤيد مشروع القانون، واعتراف لندن بفلسطين دولة في أقرب وقت ممكن". ولفتت إلى أن ذلك الاعتراف لن يحل القضية، لكنه سيكون بمثابة "إعادة إشعال لشرارة الأمل التي انطفأت في قلوب الفلسطينيين". وذكرت بدور بريطانيا في نشوء المشكلة من خلال (وعد بلفور)، مؤكدة في هذا السياق ضرورة تحمل المسؤولية من خلال إحياء محادثات السلام.

الشاباك" يدعي إحباط مخطط لحماس لتنفيذ عمليات بالضفة

ادّعى جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" أنه أحبط إنشاء بنية تحتية لحركة حماس في الضفة الغربية لتنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية؛ أن الجناح العسكري لحماس عمل على تجنيد أشخاص في الضفة من خلال المرضى من قطاع غزة الذين بتعالجون إلى "إسرائيل" وإعداد تدريبات لهم وإعداد المتفجرات وأوعز لهم بتحديد الأهداف الإسرائيلية لتنفيذ عمليات بها؛ وأشار الشاباك إلى أن جهود حماس التي تم كشفها تختلف تماماً عن محاولاتها في السنوات الأخيرة وتهدف إلى خلق واقع مختلف.

حل مشكلة غزة بعودة السلطة أو مراقبين دوليين

خلصت دراسة صادرة عن "مركز أبحاث الأمن القومي" الإسرائيلي إلى أن مواجهة التهديدات الاستراتيجية والأمنية التي يمثلها قطاع غزة تتطلب توفير الظروف التي تسمح بعودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة، وإرسال قوة مراقبين دولية؛ ونوهت الدراسة التي أعدها كل من الجنرال "أودي ديكل" والباحثة "كيم ليبيا"، إلى أن حل المعضلة الإنسانية والاقتصادية في قطاع غزة عبر مشاريع إعادة الإعمار يتطلب عودة السلطة الفلسطينية إلى هناك، على اعتبار أنه مصالح "إسرائيل" تقتضي أن يدرك المواطن الفلسطيني في غزة أن السلطة، وليس حماس، هي المسؤولة عن تحسين واقعه الاقتصادي. وحذرت الدراسة من إعادة إعمار قطاع غزة تحت حكم حركة حماس على اعتبار أن هذا التطور سيعزز مكانة الحركة بشكل كبير ويكرس حكمها؛ ودعت الدراسة صناع القرار في تل أبيب إلى إعداد خطة لإعادة إعمار القطاع بالتعاون مع السلطة الفلسطينية ومصر والقوى الدولية التي تشترط تمويل مشاريع إعادة الإعمار في القطاع بأن تتولى السلطة إدارة هذه المشاريع. وأنه يتوجب على "إسرائيل" أن تعلن بشكل واضح وصريح أنها تشترط السماح بإعادة إعمار القطاع بعودة السلطة الفلسطينية إلى هناك، على اعتبار أن مثل هذا الإعلان سيخرج حركة حماس أمام الجمهور الفلسطيني وسيقلص هامش المناورة الذي تتمتع به حالياً. وأوضحت الدراسة أن إرسال مراقبين دوليين إلى قطاع غزة سيمس بقدرة حركة حماس على العودة إلى ممارسة أنماط المقاومة المسلحة ضد "إسرائيل" وسيجعلها مسؤولة أمام المجتمع الدولي وأمام الجمهور الفلسطيني عن تدهور الأوضاع مجدداً في القطاع.

وشددت الدراسة على أن كل الاعتبارات الاستراتيجية تدفع "إسرائيل" لتجنب مواجهة شاملة مع حماس في قطاع غزة، على اعتبار أن هذه المواجهة ستقلص فرص تفرغ تل أبيب لمواجهة تحديات أكثر جدية على جبهات أخرى. وأشارت إلى أن جميع مصالح "إسرائيل" في الساحة الفلسطينية، وضمنها قطاع غزة، "قصيرة المدى"، مما يستدعي حل مشكلة القطاع بما يتناسب مع مصالح "إسرائيل".

وعلى الرغم من أن كلا من "إسرائيل" ونظام السيسي معنيان بالتخلص من حكم حماس في القطاع إلا أن الطرفين يواصلان جهودهما لإنجاز تهديئة بشروط محدودة لأن مصالحهما ستتأثران سلباً في حال اندلعت مواجهة شاملة؛ ونوهت الدراسة إلى نجاح الذراع العسكري لحركة حماس بالكشف عن الوحدة الخاصة الإسرائيلية التي عملت الأسبوع الماضي شرق مدينة خان يونس، جنوب القطاع، وإقدام الحركة على قصف العمق الإسرائيلي، مكن حماس من إرسال رسالة واضحة للقيادة الإسرائيلية بأنه لن يسمح بأن تستغل تل أبيب التهديئة في تنفيذ عمليات في القطاع؛

وحسب الدراسة، فقد نجحت الاستراتيجية التي اعتمدها السنوار، منذ انتخابه في تحسين مكانة حركته الاستراتيجية في مواجهة "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي من خلال التركيز على أنماط المقاومة

التي تستند إلى الطابع الجماهيري المدني لمواجهة الحصار وعمد إلى تقليص مظاهر الخطاب الديني والقومي. ونوهت إلى أن حكومة اليمين المتطرف في تل أبيب غير متحمسة حتى الآن لإنجاز المصالحة الداخلية الفلسطينية، التي ستضمن إعادة السلطة للقطاع، على اعتبار أن هذا التحول لا يسهم في تحقيق هدفها المتمثل بالفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ مشيرة إلى أن الواقع يخذ الخط الدعائي لليمين في إسرائيل الذي يحاجج بأنه لا يوجد شريك للمفاوضات في الجانب الفلسطيني. ورأت الدراسة أن عدم رغبة تل أبيب في عودة السلطة جعلها تنغمس في مفاوضات غير مباشرة مع حماس من أجل التوافق على مسار تهدئة محدود. واستدركت الدراسة أن التباين في المواقف بين حماس وإسرائيل يقلص فرص التوافق على مسار تهدئة طويل الأمد، على اعتبار أن تل أبيب تصر على تحرير أسراها لدى الحركة، في حين أن الحركة ترفض الربط بين ملف الأسرى وملف التهدئة. وأوضح معد الدراسة أن "إسرائيل" تشترط الإفراج عن الأسرى قبل السماح بتدشين مشاريع إعادة الإعمار، والمواقفة على ربط غزة بالعالم من خلال ممر بحري يصل القطاع بقرص، مشيرة إلى أنه بدون تلبية هذا الشرط فإن "إسرائيل" ستسمح فقط بإدخال المال الذي تبرعت به دولة قطر لدفع رواتب موظفي حكومة حماس وتمويل شراء الوقود اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في القطاع. ونوه الباحثان إلى أن "إسرائيل" معنية بالألا يتم تمكين حماس من تحقيق إنجازات يمكن أن يرى فيها الجمهور الفلسطيني مؤشرا على نجاح حراك مسيرات العودة، الذي قادتته الحركة، في حين أن السلطة الفلسطينية رفضت القيام بأية خطة يمكن أن تساعد على انجاز التهدئة، خشية أن يسهم الامر في تعزيز مكانة حماس. وأعدت الدراسة للأذهان حقيقة أن نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي معني من خلال دوره في انجاز التهدئة بين "إسرائيل" وحماس وتحقيق المصالحة الداخلية الفلسطينية بتمكين السلطة من العودة للقطاع بشكل تدريجي.

عريقات يدعو إلى إحباط مشروع واشنطن لإدانة "حماس"

دعا أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، دول العالم إلى إفشال مشروع قرار أميركي لإدانة حركة «حماس» في الجمعية العامة. ووصف القرار بـ«محاولة لقلب الحقائق»، مضيفاً أن «إسرائيل التي تواصل الاستيطان الاستعماري وجرائم الحرب والعقوبات الجماعية، هي من يستحق الإدانة والمساءلة والمحاسبة». وكانت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة نيكي هايلي، قد وزعت مشروع قرار يدعو إلى إدانة حركة «حماس» بسبب تحريضها المستمر ضد إسرائيل وإطلاقها صواريخ. وتسعى هايلي التي تغادر موقعها في ٣١ ديسمبر (كانون الأول)

القادم بعد تقديم استقالته سابقاً للرئيس الأميركي، إلى اتهام «حماس» بارتكاب جرائم حرب من خلال قصف «المدنيين».

وسيم التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع القرار الأميركي يوم ٢٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠١٨، الذي يصادف "اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني"؛ ورفض عريقات المحاولة الأخيرة لهايلي في منصبها، متهماً إياها بالعمل ضد جميع مشاريع القرارات التي طُرحت على الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. واتهم إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالعمل الحثيث من أجل كسر وتدمير ركائز القوانين والشرعية الدولية. وأكد عريقات أن سلطة الاحتلال هي التي تتحمل المسؤولية الكاملة عن كل شيء «نتيجة استمرار الاحتلال والاستيطان الاستعماري، وفرض الحقائق على الأرض، والحصار والإغلاق والإعدامات الميدانية والاعتقالات والتطهير العرقي».

مفوض جيش الاحتلال: جيشنا غير جاهز للحرب و قيادته تكذب

وجه "مفوض شكاوى الجنود" في جيش الاحتلال المنتهية ولايته، يتسحاق بريك، إلى أعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست محذرا من أن قادة الجيش لا يقولون لهم الحقيقة بشأن جهوزية الجيش للحرب. وفي تقرير بعث به إلى أعضاء اللجنة، حذر بريك من أزمة في القوى البشرية، ومن خلل في تخزين وصيانة الدبابات والمدرعات، إضافة إلى إشكالية في ثقافة إعداد التقارير؛ وكتب بريك لأعضاء اللجنة أن ما يعرضه أمامهم لن يسمعه من قيادات الجيش. وبحسبه، فإن بعضا من قادة الجيش لا يعلمون بذلك، في حين أن آخرين يعلمون ويخشون الحديث عن ذلك حتى لا يتعرضوا لانتقادات. ودعا مفوض شكاوى الجنود أعضاء اللجنة إلى القيام بجولات ميدانية، والتحدث مع الجنود النظاميين، والاستماع للمشاكل والصعاب. وأضاف أنه زار، مؤخرا، مخازن الطوارئ، وأن العسكريين هناك تحدثوا أمامه عن مشاكل خطيرة، إضافة إلى أقوال قاسية ذات صلة بقيادة الجيش. وبضمن ذلك أن "النقص في القوى البشرية في مخازن الطوارئ لا يتيح معالجة الأعطاب في قطع الأسلحة والدبابات والمدرعات". وبحسبه، فإن العسكريين الذين تحدث معهم أشاروا إلى أنهم مضطرون لتقديم "تقارير غير حقيقية، ويقومون بتدوير الزوايا"، وأن الجيش يغض النظر عن ذلك. مضيفا أن "الوضع في مخازن الطوارئ على شفا كارثة". وأضاف أنه يوجد في الجيش، اليوم، فجوات هائلة في مجالات مختلفة، أبرزها الفجوة بين القوى البشرية والمهمات المنوطة بها. وقال إن الخطة المتعددة السنوات "غدعون" التي بادر إليها رئيس أركان الجيش، غادي آيزنكوت، تسببت بأزمة في القوى البشرية بما يمس بقدرة الجيش على تنفيذ مهماته على أفضل وجه".

وأشار في تقريره إلى أن غالبية المواضيع المعروضة لا يمكن إصلاحها خلال شهور معدودة، وإنما يتطلب ذلك "عملاً معمقاً وإصلاحات من الأساس"، وهي مهمة تقع على عاتق رئيس أركان الجيش الجديد. على حد قوله.

يشار إلى أن رسالة بريك إلى أعضاء لجنة الخارجية والأمن تأتي استمراراً لانتقادات سابقة بشأن جهوزية الجيش للحرب.

عباس يُوقع صكوك الانضمام لمؤسسات دولية

وقّع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، خلال ترؤسه، اجتماعاً للقيادة في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، ١١ صك الانضمام لعدد من المؤسسات الدولية المتخصصة والمواثيق الدولية؛ والصكوك التي وقّعها هي: الاتحاد الدولي للبريد العالمي، واتفاقية جنسية المرأة المتزوجة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، وأيضاً البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما وقّع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبروتوكول "بازل" بشأن المسؤولية والتعويض عن الأضرار الناشئة عن المواد الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية المرور على الطرق، والبروتوكول المتعلق بالبلدان أو الأقاليم تحت الاحتلال في الوقت الحاضر لاتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل الزيجات، وأيضاً اتفاقية إنشاء الصندوق المشترك للسلع، كذلك، الاتفاقية الدولية المتعلقة باحتجاز السفن البحرية.

مشروع "قضبان السلام"

أكد وزير الاستخبارات والمواصلات الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، أن أحد أهداف زيارته الأخيرة إلى سلطنة عمان، تمثلت في عرض خطته "قضبان السلام"، وهي مبادرة تهدف إلى ربط السعودية ودول الخليج العربي، بميناء حيفا من خلال خط سكة حديد، وصولاً إلى جسر الملك حسين". وأضاف كاتس، أن خط السكة الحديد هذا، يترافق مع إقامة موانئ برية في مدينة إربد شمال الأردن، خاصة بنقل البضائع من ميناء حيفا، موصولة بخط السكة الحديد السعودي التي تصل إلى باقي دول الخليج. وأوضح أن زيارته إلى سلطنة عمان كانت ممتازة وغير مسبوق، حيث منحه المضيفون علاقات دافئة وإيجابية، مع إجراءات أمنية كافية، مضيفاً: "دعيت للمشاركة في مؤتمر دولي، حضره ممثلون عرب ومن إيران، قدمت فيه خطة "قضبان السلام"، وتم

عرضها في الإعلام العربي الذي غطى المؤتمر، وفوجئت أنني لم أسمع انتقاداً للخطة من أي دولة عربية، حتى المندوب الإيراني، استمع لكلامي، ولم يخرج باحتجاج كما توقعت أن يحدث". وأشار إلى أنه "في ظل الدعم الأمريكي لهذه الخطة على لسان جيسون غرينبلات المبعوث الأمريكي للمنطقة، فإنه سيؤثر إيجاباً على مواقف باقي دول المنطقة، لاسيما القريبة من الإدارة الأمريكية، مع العلم أن هذه الخطة في حقيتي منذ عامين، أتابعها، وأدرس تفاصيلها، وعقدت لأجلها مع غرينبلات سبعة اجتماعات، في البداية تفاجأ منها، وفي مرحلة لاحقة لم يرد أن يكون ذي صلة مباشرة بها، لأنها تعني في النهاية تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، الأمر الذي يثير توتراً داخل تلك الدول".

وأكمل: "أكدت للحضور في المؤتمر، أن الخطة غير مرتبطة بالصراع القائم في المنطقة، لأن الخطة تنتج واقعاً جديداً، بل تقدم مساعدات للفلسطينيين، من بينها تسهيل نقل البضائع من معبر الجملة في مدينة جنين شمال الضفة الغربية، كمنطقة تجارية مشتركة مرتبطة بميناء حيفا شمال إسرائيل، ونعمل على تطوير الخطة بالتنسيق مع شركة السكة الحديد الإسرائيلية". و"نعمل في هذه الآونة على استكمال ربط منطقة بيت شان مع معبر الشيخ حسين الأردني، بواسطة شركات دولية، وبدأنا بتلقي عروض دولية قادرة على استكمال هذا المخطط مقابل أن تحظى بنقل البضائع، حيث وصلت وفود من اليابان والصين وألمانيا، ورأت عن قرب أن هذا المشروع عملي جداً، وينتج عن شراكات اقتصادية كبيرة في المنطقة، من خلال إيصالها بخط سكة الحديد السعودية".

وأشار إلى أن "هذا المشروع يمكن وصفه بأنه مناهض لإيران، لأنه يوجد معابر تجارية بعيدة عن الاحتكار الإيراني لمضائق باب المندب وهرمز، من خلال إيجاد طرق برية، ويرسل برسائل إلى السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والأردن وكل الأطراف العربية، سواء لأغراض تجارية أو أمنية واستخبارية، لأن نفقات النقل التجاري البري أقل كلفة كثيراً من الطرق البحرية".

كما أشار إلى أنه "ليس مصادفة أن الإيرانيين يقدمون مبادرة لإقامة خط سكة حديد مواز، يربط بين إيران والعراق وسوريا إلى البحر المتوسط، نحن كإسرائيل مستفيدون من هذا المشروع بتطبيع علاقاتنا مع الدول العربية دون استحقاق سياسي، كما هو الحال حين حلقت طائرات من الهند إلى إسرائيل عبر الأجواء السعودية مما أغضب الفلسطينيين".

وختم بالقول: "إننا من الناحية السياسية نعد تطبيع العلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية انتصاراً كبيراً، وباللغة الاقتصادية، فإن تقديراتنا تشير إلى أن قيمة الصفقات التجارية عبر هذا المشروع، ستصل خلال عقد

من الزمن إلى ٢٥٠ مليار دولار في السنة، صحيح أن دول الخليج وإسرائيل قد لا توقعان قريباً على اتفاقات سلام، لكن مجالات التعاون والشراكة بينهما آخذة بالتنامي والتمدد".

شروط إتمام صفقة تبادل الأسرى

قالت مصادر دبلوماسية مصرية رفيعة المستوى إن تقدم "ملحوظ ومفاجئ" طرأ على المفاوضات غير المباشرة التي تجري في ملف صفقة تبادل الأسرى بين حركة حماس، والجانب الإسرائيلي. وكشف القيادي في حماس محمود الزهار، أن حركته وضعت شروطاً أساسية لن تحيد عنها مقابل إتمام أي صفقة للتبادل مع الاحتلال، من خلال الوسيط المصري. وقال: "الشروط تتمثل في إطلاق محرري صفقة "وفاء الأحرار" (شاليط)، والتعهد بعدم اعتقالهم مرة أخرى"، مشدداً على أن "المقاومة لن تدفع الثمن مرتين للاحتلال". وأكدت المصادر أن الوسيط الألماني حقق تقدماً ملحوظاً وهاماً في الصفقة من خلال اتصالاته وجولاته التي قام بها بشكل سري في المنطقة خلال الأسابيع الأخيرة. وأن الجانب الإسرائيلي أبلغ الوسيطين الألماني والمصري بأنه على استعداد لدعم مفاوضات الصفقة، والاستجابة للشرط الرئيسي الذي تضعه حركة "حماس" مقابل استئناف الحوارات واللقاءات غير المباشرة بهذا الملف المجد منذ شهور طويلة. وأفادت بأن "إسرائيل" قررت بشكل "أولي" الموافقة على الإفراج عن كل الأسرى الذين تم اعتقالهم بعد الإفراج عنهم ضمن صفقة "جلعاد شاليط" التي تمت عام ٢٠١١، وجرى بموجبها الإفراج عن الجندي الإسرائيلي مقابل إطلاق سراح ١٠٢٧ أسيراً فلسطينياً.

وتشير المصادر المصرية ذاتها إلى أن "إسرائيل" أبلغت الوسيط الألماني الذي أجرى زيارة سرية إلى تل أبيب" قبل أسابيع، والتقى بعض قيادات "حماس"، بأنها ستوافق على شرط الأخيرة، وستحاول إنجاز الصفقة بأسرع وقت ممكن". "هذا الموقف في حال التزمت إسرائيل به، سيكون خطوة متقدمة وهامة لإقناع حماس بفتح ملف المفاوضات (غير المباشرة) من جديد بعد تعطيل استمر لسنوات طويلة من قبل الجانب الإسرائيلي، الذي عبّر مراراً عن رفضه الإفراج عن أسرى صفقة شاليط"، تضيف المصادر.

وكشفت كذلك أن وفداً إسرائيلياً رفيع المستوى سيصل إلى القاهرة، للتباحث مع المسؤولين المصريين والألمان، في القرار الأخير الذي اتخذه الاحتلال بشأن الأسرى المحررين، والبحث في احتمالات أن تكون عنده شروط على بعض الأسرى الذين يرفض الإفراج عنهم.

استطلاع حول التصعيد الأخير مع غزة

اتّضح من استطلاعات الرأي التي نُشرت في وسائل إعلام العدو غداة الجولة التصعيدية الأخيرة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في القطاع، أن معظم الجمهور الإسرائيلي غير راضٍ عن أداء رئيس وزراء الاحتلال. وقال ٧٤% إنهم غير راضين عن أداء نتياهو الأمني و فقط ١٧% راضون من أداء رئيس الوزراء الإسرائيلي.

وفي استطلاع آخر للرأي قال ٦٤% من الاسرائيليين إنهم يعتقدون أنه كان يتوجب استمرار العملية العسكرية ضد قطاع غزة و ٤٩% من الاسرائيليين يعتبرون أن "حماس انتصرت"، مقابل ١٤% يعتقدون أن إسرائيل هي المنتصرة؛ وقال ١٥% إن أي من الاطراف لم يخرج منتصرًا من هذه الجولة القتالية القصيرة. واتّضح من الاستطلاع الذي أجرته هيئة البث الاسرائيلية الجديدة - "كان" (مكان بالعربية)، أن فقط ٢١% يؤيدون وقف اطلاق النار مع قطاع غزة، مقابل ٦٤% يعتبرون أنه كان يتوجب الاستمرار بالعملية العسكرية وربما توسيع الضربات والغارات في القطاع.

ومع استقالة أفينغور ليبرمان، طلب الاستطلاع فحص آراء الجمهور حول أداء وزير الأمن الإسرائيلي، فاعتبر ٥٧% من الاسرائيليين المستطلعة آراؤهم أن أداء ليبرمان "سيء" أو "سيء جدًا" مقابل ١٩% اعتبروا أن ادائه كوزير أمن "جيد"، و فقط ٦% قالوا إن أدائه "جيد جدًا".

ويأتي استطلاع الرأي على خلفية ترجيح فرضية التوجه الى انتخابات مبكرة في إسرائيل، عقب انسحاب حزب "يسرائيل بيتينو" الذي يتزعمه ليبرمان من الائتلاف الحكومي وتلويح حزب "هبأيت هيهودي" الذي يتزعمه نفتالي بينيت بالقيام بالمثل إن لم تُقدم له حقيبة الأمن في الحكومة.

العودة إلى تفاهات التهدة

أفادت مصادر فلسطينية وديبلوماسية بأن حركة «حماس» وإسرائيل عادتا إلى تطبيق التفاهات الأخيرة التي توصلتا إليها قبيل المواجهة العسكرية الأخيرة، بعدما نجح الوسيط المصري في حملهما على العودة إليها بلا زيادة ولا نقصان.

وكشفت المصادر أن التفاهات، غير المكتوبة، تقوم على الهدوء مقابل تخفيف الحصار على مرحلتين، يجري في المرحلة الأولى، ومدتها أسبوعان، السماح بدخول الوقود اللازم لمحطة توليد الكهرباء، والسماح بدخول المساعدات المالية المباشرة لحركة «حماس»، وتوسيع مساحات الصيد البحري إلى ١٢ ميلاً.

وقالت المصادر إن المرحلة التالية، ومدتها ستة شهور، تشمل توسيع مساحة الصيد البحري إلى ٢٠ ميلاً، وإعادة ترميم وتشغيل خط النقل الكهربائي بين إسرائيل وقطاع غزة، ومد أنبوب من الغاز بين الجانبين،

لتشغيل محطة توليد الكهرباء، والسماح لأهالي القطاع بتصدير منتجاتهم الزراعية والصناعية إلى الخارج خصوصاً إلى الضفة الغربية المحتلة، وتخفيف القيود الحياتية خصوصاً الحركة عبر المعابر. وتضمنت التفاهات أيضاً قبول إسرائيل بحث إقامة ممر بحري بين إسرائيل والخارج، لكنها اشترطت بحث ذلك بعد إجراء صفقة تبادل أسرى.

ومن المتوقع وصول وفد أممي مصري إلى غزة قريباً لترسيم تطبيق التفاهات بعد التوقف الذي شهدته أثناء المواجهة العسكرية الأخيرة بين إسرائيل وحركة «حماس». وكانت تفاهات لوقف النار، تم التوصل إليها بوساطة مصرية ودولية، أعادت الهدوء إلى غزة بعد يومين من التصعيد المتبادل، ودفعت وزير الحرب أفيغدور ليبرمان إلى إعلان استقالته من منصبه. وبعد يوم القصف الأكثر كثافة الذي سُجِّل في جنوب الكيان، وهو أشد من الأرقام العالية في عملية الجرف الصامد، قرّر الكابنت الأكثر يمينية الذهاب إلى وقف لإطلاق النار في القطاع؛ والقرار اتخذ رغم ضغط الجمهور والانتقاد المتزايد في وسائل الإعلام لما وصف بسياسة الرد الضعيف للحكومة. وليس مستبعداً أن يكون هذا الرد مرتبطاً أيضاً بضرر سياسي؛ مع ذلك، يبدو أن نتياهو مصمّم على ذلك بصورة تناسب تماما أقواله في المؤتمر الصحفي في باريس، بأنّه يفصل الهدوء على حرب في غزة - وهو مستعد لأخذ مخاطرة ليست بسيطة من اجل التوصل إليه.

القرار كان مرتبط بخلافات في الكابنت، خلافا للتسريبات الأولى، فقد اتهم الوزير بينيت والوزير ليبرمان على أنهما لا يؤمنان بالتسوية؛ في المقابل، نتياهو يحظى بتأييد رؤساء جميع الاجهزة الامنية الذين يعتقدون بأنه لا يوجد مبرر لشن حرب الآن في غزة، حتى بعد الاطلاقات الثقيلة في اليومين الاخيرين. حسب اقوال مشاركون في الجلسة فان نتياهو لا يرى في احداث الايام الاخيرة أي تغيير جوهري في الوضع على الارض. من ناحيته التصعيد كان أمرا تكتيكيا فقط، يعيد الطرفين الى نفس النقطة التي كانت في محادثات التسوية، وبالتأكيد ليس أمر يجب أن يفرض أي تغيير على المستوى الاستراتيجي. كذلك اضاف الحضور بأنه بدرجة ما هو يفهم ايضا ضغوطات حماس.

كما أن هناك ايضا متغير لعب دور في هذا القرار: التوقيت. على خلفية حقيقة أن الجولة الحالية اندلعت بسبب خلل اسرائيلي غير مخطط له في القطاع وبدون قدرة على مفاجأة حماس، التفسير هو أنه في وضع كهذا سيكون اصعب على اسرائيل استعراض قوتها. مع ذلك، حتى لو لم يقل هذا بصورة علنية، فان الكابنت يستعد لاحتمالية أن الخطط والاتصالات للتسوية ستتشوش مرة اخرى والجنوب سيشتعل. في حينه خيار الدخول البري الى غزة سيطرح مجددا على الطاولة وربما اكثر من ذلك.

نتنياهو قال في السابق عن اعتباراته طوال الوقت: هو يعتقد أن عملية برية في غزة يمكن أن تتعقد وتكلف ثمنا باهظا، وهو يخشى من أنه لن يكون هناك من سيأخذ الحكم في القطاع حتى لو طردت اسرائيل حماس من هناك؛ لقد كان كما يبدو لذلك أسباب أخرى؛ وهو يعتقد أنه يمكنه مواصلة تحسين العلاقات مع دول الخليج بعد الزيارة العلنية في عمان، وربما الاستعانة بها من اجل ضخ الاموال للقطاع وتخفيف مشاكل البنى التحتية هناك؛ بقي ايضا التهديد الايراني في سوريا ولبنان، الذي حسب رأي نتنياهو يحتاج الى اهتمام وتخصيص موارد.

وأخذ نتنياهو على مسؤوليته كما يبدو مخاطرة ليست قليلة؛ جهود التسوية يمكن أن تتشوش مرة اخرى مثلما حدث في مرات كثيرة مؤخرا؛ لقد تولد ايضا الانطباع بأن زعماء حماس يعتقدون أنه باستطاعتهم أن يرفعوا في كل مرة من جديد سقف العملية العسكرية ضد اسرائيل، دون أن يدفعوا في المقابل ثمنا باهظا؛ في الوقت الحالي قرار الكابنت يعيد الهدوء الى بلدات غلاف غزة حتى اندلاع المواجهة القادمة.

تبرير العدو بشأن العودة للتهدة

بَرَّر وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي تساحي هنغبي موافقة "الكابنت" على وقف إطلاق النار، بالقول إن: "حركة حماس تعاملت مع الحدث بعقلانية ولم ترفع وتيرة الرد أكثر في محيط قطاع غزة". وأن عملية الجيش في القطاع، والتي سبقت المواجهة الأخيرة كانت مخالفة للتهدة، ولكنها كانت ذات أهمية وبالتالي جرى تنفيذها.

وقال هنغبي: "حركة حماس ردت على العملية بالحد الأدنى، وأطلقوا ٤٧٠ صاروخا، وفي نهاية الأمر فقد كان أخطر من ذلك، هو إعادة ٥٠٠ تابوت إذا ما دخلنا الشجاعية، أنهينا الموضوع، لننتظر ٤-٥ أيام ونرى، وأذكركم هنا بأن ظاهرة البالونات الحارقة قد انتهت".

وحول استقالة أفيغدور لبيرمان أكد هنغبي، على أن الاخير أراد توجيه ضربة قاسية لحماس، أما الخيار الآخر فهو التسوية؛ وأضاف أن "ضربة قاسية هذا يعني شلل في تل أبيب مع مئات الصواريخ غي كل يوم، سيشل مطار بن غوريون لأسابيع، لا حرب بدون ثمن، وفي نهاية هذه الحرب وبعد المئات من الجناز للشبان الصغار سنعود إلى نفس النقطة الآن".

ويشار إلى أن كتائب القسام أفشلت عملية أمنية خطيرة كانت تقوم بها وحدة خاصة من جيش الاحتلال خلال تسللها شرق محافظة خانينوس، وتمكنت من قتل مسئول الوحدة وهو برتبة كولونيل وإصابة ضابط آخر، وتدخل الطيران الحربي بقوة نارية كبيرة لإنقاذ عناصر الوحدة.

يُذكر أنّ ١٤ شهيداً ارتقوا شهداء، ٧ منهم جراء الحدث الأمني في خانينوس، و٧ إثر قصف الاحتلال المتواصل على أماكن متفرقة في قطاع غزة.

وانتقدت جهات أمنية "إسرائيلية" المستوى السياسي بشكل لاذع، لعدم تحديده هدفا واضحا للجيش، بما يخص التصعيد الأخير مع غزة" في جلسات المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشؤون الأمنية والسياسية "الكبّيت".

وبحسب قناة "آي نيوز ٢٤" فإن الجهات أكدت، على أن استقالة وزير الجيش أفينغور ليرمان، "كشفت عري النظام السياسي، ذلك أن جلسات 'الكبّيت' تحوّلت إلى جزء من اللعبة السياسية". ونوهت إلى أن "جميع المستويات العسكرية في إسرائيل تدرك بأن حماس، هي العدو الأضعف لإسرائيل، ونحن ندرك أن هناك حلولاً رئيسية للتعامل مع حماس، أقل بكثير من حملة عسكرية واسعة النطاق".

ورأت هذه الجهات، أنه كان على الحكومة، تحويل "ضائقة حماس، إلى قوة سياسية وإنجازات لصالح إسرائيل، لضمان أمن أكثر للإسرائيليين"، وأن "كلّ لين إزاء حماس، سيكون له ثمن سياسي في إسرائيل، وهو ما يرفضه السياسيون دفعه".

أزمة حكومة العدو

قالت وزيرة القضاء الإسرائيلي آييلت شاكيد؛ أن القرار بإعطاء مهلة لنتنياهو والمطالبة بوزارة الأمن لرئيس حزب البيت اليهودي نفتالي بينت كانت خطوة خاطئة؛ "من الواضح أننا ارتكبنا الأخطاء لكننا نتعلم منها؛ هناك جولات سياسية نخسرها". وتطرقت إلى تقارير قالت أن رئيس مجلس الأمن القومي مائير بن شابات أرسل إلى الحاخام درويمان (الاب الروحي للبيت اليهودي) في محاولة لمنع استقالة بينت، وقالت: "لم تؤثر هذه القصة على قرارنا بأي شكل من الأشكال، لأن قرارنا كان اتخذ قبل ذلك. رئيس مجلس الأمن القومي تحدث إلى درويمان بعد أن اتخذنا قرارنا بالبقاء وبعد أن صغنا الخطابات التي قمنا بإلقائها". ونفت شاكيد الأنباء بأنها وبينت تراجعوا عن قرارهم الاستقالة من الحكومة في اللحظة الأخيرة، وقالت: "لم نتخذ مثل القرار، فكرنا بالاستقالة لكن في النهاية قررنا أن نغفر لكرامتنا والاستمرار؛ في هذه الجولة، لقد خسرنا". وتابعت شاكيد: "احتفاظ رئيس الحكومة بملف الأمن هو أمر غير صحيح. إسرائيل بحاجة إلى وزير أمن بوظيفة كاملة، بينت كان ملائماً لهذا. رئيس حكومة إسرائيل هي الوظيفة الأصعب بالعالم: رئيس حكومة يحتفظ بعدد من الملفات ويقوم بمهام الوزراء -في النهاية من يدير هذه المكاتب هم الموظفون. لا يجب ان

يكون مثل هذا الوضع. نفتالي بينت هو الشخصية المناسبة للوظيفة". وحول المهلة التي وضعها حزب البيت اليهودي لنتنياهو قالت: "من تاريخنا مع نتنياهو نحن للأسف نعلم فقط ان وسائل كهذه تساهم بالنجاح لوصولنا إلى أهدافنا. كان من الممكن أننا لم نكن نحتاج أن تكون المهلة علنية. يمكن هذا".

ورد أفغدور لبيرمان على قرار وزير التعليم نفتالي بينت ووزيرة القضاء إيليت شاكيد بعدم الاستقالة والوقوف مع نتنياهو في الحكومة؛ وقال: "الآن علينا جميعاً أن نفهم لماذا فقدنا الردع".

وكشف رئيس حزب "يسرائيل بيتينو" ووزير الحرب السابق، عضو الكنيست أفغدور لبيرمان، أن رئيس أركان الجيش، غادي آيزنكوت أبلغه أن انتقادات مفوض شكاوى الجنود في الجيش الإسرائيلي، يتسحاق بريك، حول أوضاع الجيش صحيحة، وانتقد تلميحات رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، حول حرب قريبة ستخوضها إسرائيل، كما انتقد تعامل المؤسسات السياسية والعسكرية مع الوضع في قطاع غزة.

وقال لبيرمان خلال مؤتمر نقابة المتحدثين باسم السلطات المحلية، إن آيزنكوت "قال لي في هيئة مغلقة إنه يوافق على ٩٠% إلى ٩٥% من انتقادات اللواء بريك"، الذي أصدر تقريراً أشار فيه إلى عدم جاهزية الجيش للحرب؛ وأضاف لبيرمان أنه "يوجد الكثير من العيوب، لكن ينبغي أن نفهم أيضاً أنه لا توجد اليوم ملاءمة بين الميزانية وبين التهديدات والتحديات. ويؤسفني أن وزارة المالية تتعامل مع الموضوع الأمني كأن الوضع هادئ".

وعقب المتحدث باسم جيش الإحتلال قائلاً إن آيزنكوت قال للبيرمان إنه يوافق على ٩٠% من تقرير بريك السنوي حول شكاوى الجنود وليس حول تقرير جهوزية الجيش للحرب.

وهاجم لبيرمان تلميحات نتنياهو، إلى أن إسرائيل توشك على خوض حرب؛ وقال إن "التلميح إلى أنه توجد عملية عسكرية قريبة عندما تستعرض إيجازاً أمام سياسيين وصحافيين، هو تسيب أمني؛ فقد عانت بلدات الجنوب على مدار سبعة أشهر من البالونات الحارقة والحرائق، وأعتقد أنه كان من الصواب توجيه ضربة شديدة للغاية إلى حماس".

وكرر لبيرمان معارضته لوقف إطلاق النار في أعقاب الجولة القتالية بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في غزة، معتبراً أنه "رأينا بأم عيننا أن إسماعيل هنية يقف على رأس المشاغبين في المظاهرات مقابل السياح (مسيرات العودة) ويحرض ويدفع مخربين للدخول في مواجهات مع الجنود؛ وهذه ظاهرة ليست صحية؛ وبرأيي أننا تبنيها مفهوم غير صحيح بشأن معالجة قضية قطاع غزة، لكن رأيي لم يُقبل".

من جهته قال وزير الطاقة، يوفال شطاينتس، "لدى إسرائيل الإمكانيات لإسقاط حكم حماس في قطاع غزة، لكن السؤال هل هذا صائباً؟".

وتطرق إلى الأحداث في الأسابيع الأخيرة، سواء التصعيد العسكري مع غزة والأزمة التي عصفت بالائتلاف الحكومي عقب وقف إطلاق النار، قائلاً: "لست المتحدث باسم أعضاء الكابينيت، لكن لديّ أجندة وأولويات على جدول أعماله وبضمنها الجهود من أجل تفكيك المشروع النووي الإيراني، فهذه المهمة الأولى بالنسبة لي". وأكد أن مهمته الثانية هي "الحد من التموضع الإيراني في سورية، وهذه مهمة ننفذها منذ ٣ سنوات، وحتى الآن لم تتجح إيران في التموضع، وفي هذه المرحلة توجد مهمة لا تقل أهمية، وهي تعزيز قوة الردع للجيش ومنع تعاظم قوة إيران بسورية".

وأضاف: "الدفاع عن إسرائيل بحاجة أحياناً لتقديم التضحيات، والخوض في مخاطر على مستوى الجيش أو حتى الجبهة الداخلية، وبعائدي أن إقدام رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، توكيل وزارة الأمن لنفسه، هو قرار ممتاز وصائب، حيث يمكن الاعتماد عليه، علماً أن نتنياهو ينشط في القضايا الأمنية منذ عشرات الأعوام".

وأضاف أن "إسرائيل تواجه الكثير من التحديات، وفي هذه المرحلة التحديات كثيرة وجوهرية. فالقرار بخصوص وقف إطلاق النار مع غزة، اتخذ بإجماع أعضاء الكابينيت حتى من قبل أولئك الذين يبدون تحفظات، وقلت لو كان سكان الدولة على دراية بكل الأمور، كان يجب منح رئيس الحكومة وسام شرف عن الجولة الأخيرة من التصعيد".

وقال: "أنا لست المحلل لخطابات رئيس الحكومة، لكن بخطابه الأخير هناك هدفان، الأول تقديم الشرح قدر الإمكان حول ما جرى خلال التصعيد الأخير، والهدف الثاني منع تفكيك الائتلاف الحكومي، فخطاب نتنياهو ساهم في الحفاظ على الائتلاف، وهذا الأمر في غاية الأهمية بالنسبة للدولة". و"هناك كابينيت وهناك مسؤولية جماعية، وعليه ليس من الصواب أن يروج بعض أعضاء الكابينيت لانطباع بأن لديهم سياسة مغايرة، لا يوجد أي مكان لهذا النهج، ليس في فترة الانتخابات أو بالفترة التي تليها".

وقال شطاينتس إن "قضية غزة معقدة، أسمع تصريحات لبعض الزملاء من اليسار يدعون من خلالها إلى إدخال الرئيس عباس إلى القطاع، لكن ماذا بعد ذلك؟، يجب ألا تخوننا الذاكرة أن أول من حاول تهريب الأسلحة لغزة هما عباس وعرفات، وهما قاما بإحضار هنية من إيران إلى غزة".

اليمن سيشكل الحكومة القادمة

تزايد عدد الاستطلاعات المنشورة في الأيام الأخيرة، ما يؤكد على دخول الحلبة السياسية إلى معركة انتخابية؛ وأظهر استطلاع جديد أن شعبية بنيامين نتنياهو، ما زالت مرتفعة قياساً بغيره من رؤساء الأحزاب

والمرشحين لرئاسة الحكومة، وذلك بعد أن بدأ، أن إسرائيل متجهة نحو انتخابات مبكرة؛ وحسب أحدث استطلاع نشره موقع "واللا" الإلكتروني، فإنه في حال جرت الانتخابات العامة اليوم، فإن حزب الليكود سيحافظ على قوته ويفوز بـ ٣٠ مقعدا في الكنيست، يليه حزب "بيش عتيد" برئاسة يائير لبيد بحصوله على ١٧ مقعدا؛ وستحل القائمة المشتركة في المرتبة الثالثة سوية مع حزب "البيت اليهودي" اليميني المتطرف بحصول كل واحد منهما على ١٣ مقعدا.

وستراجع قوة كتلة "المعسكر الصهيوني"، الممثلة حاليا بـ ٢٤ مقعدا في الكنيست، إلى ١٢ مقعدا، فيما ستحصل كتلة "يهדות هتורה" الحريدية على ٨ مقاعد؛ وسيحصل كل من أحزاب ميرتس و"يسرائيل بيتينو" و"كولانو" على ٦ مقاعد، علما أن الأخير ممثل حاليا بعشرة مقاعد. وتوقع الاستطلاع حصول الحزب الجديد برئاسة عضو الكنيست أورلي ليفي أبوكاسيس على ٥ مقاعد، وتراجع حزب شاس إلى ٤ مقاعد.

وتتردد في الحلبة السياسية الإسرائيلية عدة سيناريوهات، بينها دخول رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، بيني غانتس، إلى المعترك السياسي؛ وفي هذه الحالة، وإذا ترأس غانتس كتلة "المعسكر الصهيوني"، فإن هذه الكتلة ستحصل على ٢٦ مقعدا في الكنيست؛ لكن خطوة كهذه لن تؤثر على قوة الليكود الذي سيحتفظ بالثلاثين مقعدا، إلا أنها ستؤثر بالأساس على قوة "بيش عتيد" الذي سيخسر في هذا السيناريو ٦ مقاعد، وأيضا على كل من ميرتس و"كولانو" و"يسرائيل بيتينو" التي سيخسر كل واحد منها مقعدان ويحصلون على ٥ مقاعد لكل حزب، بينما لا يتوقع أن يتجاوز حزب ليفي أبوكاسيس نسبة الحسم.

وفي سيناريو آخر، يتمثل بدخول غانتس على رأس حزب جديد، فإنه سيحصل على ١٩ مقعدا، بينما سيحافظ الليكود على مقاعده الثلاثين؛ لكن قوة الأحزاب، باستثناء القائمة المشتركة، ستتغير في هذا السيناريو؛ وسيحصل "البيت اليهودي" على ١٢ مقعدا، وسيراجع "بيش عتيد" إلى ١٠ مقاعد، بينما ينقهر "المعسكر الصهيوني" إلى ٩ مقاعد.

وستحتفظ كتلة "يهדות هتורה" في هذا السيناريو بمقاعدها الثمانية كما في السيناريوهين السابقين، وسيحصل ميرتس على ٦ مقاعد و"كولانو" على ٥ مقاعد و"يسرائيل بيتينو" يتراجع إلى ٤ مقاعد وشاس على ٤ مقاعد؛ ولن يتجاوز حزب ليفي أبوكاسيس نسبة الحسم في هذا السيناريو أيضا.

وفي سيناريو رابع، يكون فيه الوزير السابق غدعون ساعر رئيسا لليكود ومرشحه لرئاسة الحكومة بدلا من نتنياهو، فإن قوة الليكود ستتراجع إلى ٢٦ مقعدا؛ وسيحصل "بيش عتيد" على ١٧ مقعدا، والقائمة المشتركة و"البيت اليهودي" على ١٣ مقعدا لكل منهما، بينما سيحصل "المعسكر الصهيوني" على ١٢ مقعدا،

و"يهودت هتورا" مستقرة عند ٨ مقاعد، كذلك ترتفع قوة "كولانو" إلى ٨ مقاعد. وسيحصل كل من ميرتس و"يسرائيل بيتينو" على ٦ مقاعد، وكذلك حزب ليفي أبيكاسيس، وسيحصل شاس على ٥ مقاعد. ويستدل من هذه النتائج أن معسكر اليمين سيحصل على أغلبية ٦٣ عضو كنيسة على الأقل، من أصل ١٢٠، وذلك من دون احتساب حزب ليفي أبيكاسيس. وحول الشخص المناسب لتولي منصب رئيس الحكومة، كانت النتيجة في الاستطلاع كالتالي: نتياهو ٣٦%؛ غانتس ١١%؛ لبيد ٦%؛ ساعر ٦%؛ تسيبي ليفني ٥%؛ نفتالي بينيت ٤%؛ آفي غباي ٣%؛ ليبرمان ٢%؛ لا أحد ١٢%؛ لا أعرف ١٤%.

ورأى ٤٤% من المستطلعين أن نتياهو كان محقا عندما احتفظ بحقيبة الأمن لنفسه، بعد استقالة ليبرمان؛ وأجاب ٣١% إن نتياهو لم يكن محقا، فيما قال ٣١% إنهم لا يعرفون الإجابة على هذا السؤال. وقال ٥٤% إن بينيت كان محقا عندما امتنع عن الاستقالة ولم يتسبب بسقوط الحكومة، بينما رأى ٢٥% إنه لم يكن محقا، وقال ٢١% إنه لا إجابة لديهم. وعارض ٤٦% تكبير الانتخابات، وأيد تكبيرها ٤٠%، فيما رفض ١٤% الإجابة.

بلدية القدس: فوز الحريديين والقوميين المتطرفين

أظهرت نتائج الجولة الثانية لانتخابات بلدية القدس فوز موشيه ليئون برئاسة البلدية، بتأييد قسم كبير من الحريديين وجمهور الصهيونية الدينية، وتغلبه على منافسه، عوغر بركوفيتش، الذي اعتبر مرشح العلمانيين، لكنه حصل أيضا أصوات حريديين وسكان مستوطنات في القدس المحتلة. وتغلب ليئون على بركوفيتش بفارق صغير، إذ حصل على ٥١,٥٤% من الأصوات مقابل ٤٨,٤٦%.

ويشار إلى أن نسبة التصويت جاءت متدنية، حيث صوت ٢١٢٤١٦ ناخبا من أصل ٦٣٨٠٦٥ من أصحاب حق الاقتراع، أي أن نسبة التصويت كانت الثلث تقريبا، علما أن الفلسطينيين المقدسين يشكلون ثلث أصحاب حق الاقتراع ويقاطعون هذه الانتخابات بشكل دائم؛ وكان لجهازي حزبي "ديغل هتورا" وشاس، اللذين يمثلان الحريديين الأشكناز والشرقيين، دور كبير في فوز ليئون. وقد شارك حاخامات هاتين الفئتين في دعوة أنصارهم إلى التوجه إلى صناديق الاقتراع والتصويت لليئون. كما تبين أن أتباع الصهيونية الدينية صوتوا بغالبيتهم العظمى لليئون، بعدما كانوا قد صوتوا في الجولة الأولى لصالح الوزير زئيف إلكين، الذي فشل في الانتقال للجولة الثانية رغم دعم نتياهو له.

وأشارت وسائل إعلام العدو إلى أن لا مبالاة جمهور اليهود العلمانيين ساهمت في خسارة بركوفيتش، وجاءت نسبة التصويت في أوساطهم متدنية بشكل كبير قياسا بالأحياء الحريدية. لكن من الجهة الأخرى، حصل بركوفيتش على دعم من أنصار حزب "أغودات إسرائيل" و"الطائفة الأورشاليمية" وهي الجناح الراديكالي بين الحريديين الليتوانيين الراض للتعامل مع دولة إسرائيل، وتغلب على ليئون في مستوطنات "حومات ماغين" و"بسغات زئيف" و"غيلو".

ويوصف فوز ليئون بأنه "فوز حلف محافظ وقومي بين الحريديين والحريديين القوميين". وقالت صحيفة "هآرتس" إن مشاعر إحياء ويأس تسود الأوساط العلمانية، التي ترى بفوز ليئون تهديدا على نمط حياة غير الحريديين والحيز العام في القدس، لدرجة أن التقديرات تشير إلى هجرة مزيد من العلمانيين من القدس. رغم ذلك، إلا أن التقديرات هي أن مشاعر العلمانيين مبالغ فيها، وأن عدد العلمانيين في القدس يشكلون لوحدهم مدينة كبيرة بالمقاييس الإسرائيلية، إذ يبلغ قرابة ٢٠٠ ألف شخص، ويوجد تمثيل كبير وصلب له في المجلس البلدي ولديه حلفاء بين المتدينين الليبراليين.

وقالت صحيفة "معاريف" إن نتائج انتخابات بلدية القدس تتطوي على قدر من التناقض الساخر بانتخاب ليئون رئيسا للبلدية. إذ أنه بين المرشحين الأربعة لرئاسة البلدية في الجولة الأولى، وهم بركوفيتش وإلكين ويوسي دايتش وليئون، ليئون هو الوحيد الذي لم تقز قائمته، "يروشلايم شيلانو" ("قدسنا")، بأي مقعد في المجلس البلدي، ما يؤكد أنه بفوزه يكون ليئون مدين للحلف الحريدي - القومي المتطرف.

إسرائيل وحركة المقاطعة

دعا وزير الشؤون الاستراتيجية في إسرائيل جلعاد إردان إلى مقاطعة شركة "إير بي إن بي" لتأجير أماكن قضاء الإجازات عبر الإنترنت وروج لإحدى الشركات المنافسة؛ وذلك ردا على قرار الشركة إلغاء الإعلان عن الأماكن المتاحة للحجز في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة؛ ودعا كل من يدعمون إسرائيل ويعارضون المقاطعة التمييزية أن يتوقفوا عن استخدام "إير بي إن بي" والتحول إلى خدمات أخرى". وأضاف إردان الذي يقود جهود حكومة العدو للتصدي للمقاطعات المؤيدة للفلسطينيين، "بالمناسبة، موقع بوكينغ دوت كوم لديه خدمة رائعة".

ودعت منظمة "هيومن رايتس ووتش"، موقع "بوكينغ كوم" ليحذو حذو منصة "إير بي إن بي" وينسحب من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة.

وأعلنت "إير بي إن بي" أنها ستحذف نحو ٢٠٠ موقع مدرج على قوائمها في المستوطنات بعد توجيه انتقادات لها من أشخاص "يرون أن على الشركات ألا تتربح من أراض طرد منها سكانها". وينطبق قرار الشركة فقط على المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، التي يحظى فيها الفلسطينيون بحكم ذاتي محدود تحت الاحتلال، ولا يشمل القرار إسرائيل نفسها أو القدس الشرقية وهضبة الجولان، وهي أراض ضمتها إسرائيل دون اعتراف دولي.

نائبة بالكونغرس تؤيد حركة المقاطعة

من جهتها أعلنت النائبة المنتخبة في الكونغرس الأمريكي "إلهان عمر" تأييدها لحركة "المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات ضد إسرائيل - بي.دي.إس.". وكانت النائبة إلهان عمر وهي صومالية الأصل، قد فازت في الانتخابات النصفية بالولايات المتحدة الأميركية الأسبوع الماضي (١١/٦) في ولاية مينيسوتا؛ وجاء في البيان: "تؤمن إلهان بحركة بي.دي.إس (BDS) وتدعمها، فقد ناضلت لضمان عدم تجريم الأشخاص الذين يدعمونها وحقهم في دعمها؛ و"لكن لديها تحفظات على فعالية الحركة في تحقيق حل دائم"، لتصبح بذلك ثاني عضو في الكونغرس الأميركي يعلن تأييد حركة بي.دي.إس بعد زميلتها من نفس الولاية بيتي مكالموم.

وانتقدت إسرائيل وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ما أثار حفيظة كثيرين من اليهود الأميركيين في الولاية، خاصة حين كتبت في تغريدة على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، عام ٢٠١٢ أن إسرائيل قد "تتوم العالم تنويماً مغناطيسياً" وأنها تقوم "بأفعال شريرة"، كما وصفت إسرائيل في مناظرة سياسية في شهر أيار الماضي بأنها "دولة نظام الفصل العنصري (أبرتهيد) الإسرائيلي".

وكعضو في مجلس ولاية مينيسوتا، صوتت إلهان عمر عام ٢٠١٧ ضد مشروع قانون يحظر على الولاية العمل مع الشركات التي تشارك في حركة بي.دي.إس، ولكن تم تمرير القانون بـ ٩٨ صوتاً ايده مقابل ٢٨ عضواً في مجلس نواب الولاية عارضوه، و ٥٧ مع و ٨ ضد في مجلس شيوخ الولاية قبل أن يوقع عليه حاكم الولاية الديمقراطي مارك دايتون ليصبح قانوناً.

وأعربت عن تعاطفها مع الفلسطينيين وقالت "بالنسبة لي، وفي تلك المنطقة بالذات، فإن هذا هو المكان الذي أفكر فيه باستمرار عندما أفكر بأطفالي، وأنا أعلم أنه عندما كنت طفلة، كنت أعيش في الحروب، وأنا أعرف الألم الذي يسببه ذلك للأطفال، وبالنظر إلى أطفالي هذا ليس شيئاً أريده لهم". وعندما أرى نوعاً من أنواع الأسلحة التي يتم استخدامها لمحاربة الأطفال (الفلسطينيين) الذين يلقون الحجارة، أعتقد أن هذا هو الظلم

بعينه، وهذا ما دفعني إلى الشعور بأنني بحاجة إلى قول شيء ما، أعتقد أننا عندما نفكر في هذه المنطقة بالتحديد، فإن هناك حاجة للحديث الشجاع والدعوة الحقيقية، ولأناس لا يخافون من قول الحقيقة"

"مقلاع سليمان": نزاع إسرائيلية لمواجهة BDS

أقامت الحكومة الإسرائيلية مشروعاً أطلقت عليه اسم "كيلاع شلومو" (مقلاع سليمان)، ليشكل الذراع المدنية لوزارة الشؤون الإستراتيجية التي يتولاها وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان. ويهدف هذا المشروع إلى تنفيذ ما يصفه العاملون فيه بـ"أنشطة وعي الجماهير"، وهي أنشطة ضد حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها (BDS) وأنشطة مناهضة لسياسة إسرائيل ضد الفلسطينيين. ويرفض المسؤولون في وزارة الشؤون الإستراتيجية و"مقلاع سليمان" الإفصاح عن معلومات حول مصادر تمويل المشروع.

وبموجب قرار اتخذته الحكومة، العام الماضي، تم رصد ميزانية بمبلغ ١٢٨ مليون شيكل من خزينة الدولة لهذا المشروع، وتقرر جمع مبلغ مشابه من متبرعين، كي يشاركوا في مواجهة ما تصفه إسرائيل بحملة ضد نزع الشرعية عن إسرائيل في العالم. والحلبة المركزية التي تجري فيها هذه الحملة هي حلبة الإنترنت، حيث يفترض بالمشاركين في الحملة إنتاج خطاب "من خارج الحكومة" وإنشاء بنية تحتية لمواجهة منتقدي إسرائيل.

ولا تخفي الحكومة الإسرائيلية حقيقة أن هذا مشروع حكومي، لكنها تنتشر على المتبرعين لـ"مقلاع سليمان". وكانت وزارة الشؤون الإستراتيجية قد أعلنت في الماضي أنه تم التعهد للمتبرعين بالحفاظ على سرية هويتهم. وادعت الوزارة، قبل ثلاثة أشهر، أنه ليس بالإمكان كشف مصادر تمويل "مقلاع سليمان"، لأن قائمة "المتبرعين لتمويل المشروع ليست نهائية".

لكن تحقيقاً نشرته مجلة "العين السابعة" الإلكترونية، كشف عن أن صندوقين أميركيين قدما تبرعات لهذا المشروع، وأن هذين الصندوقين يمولان عادة منظمات إسرائيلية يمينية متطرفة. وسمح تبرع هذين الصندوقين بانطلاق عمل مشروع "مقلاع سليمان". ويتضح من تقرير قدمه هذا المشروع إلى مسجل الجمعيات أن المشروع حصل، العام الماضي، على ثلاثة ملايين شيكل من الصندوقين الأميركيين، اللذين يتبرعان عادة لمنظمات اليمين والمستوطنين.

أهداف سرّية

وتبرع "الصندوق المركزي لإسرائيل" (Central Fund of Israel) بمبلغ ٢,٥٦ مليون شيكل لـ"مقلاع سليمان". وتدير هذا الصندوق عائلة ماركوس الأميركية، وشارك أحد أبنائها في مقابلة أجرتها قناة "كان" الإسرائيلية إلى جانب رئيس "مقلاع سليمان"، ميخا لاكين - أفني، دون أن تفصح القناة عن العلاقة الاقتصادية بين الاثنين.

ووفقاً لـ"العين السابعة"، فإن "الصندوق المركزي لإسرائيل" يتبرع بالمال عادة للمستوطنات، وهو معروف أنه أحد المتبرعين المركزيين لمنظمة اليمين المتطرف "إم ترستو"، المسؤولة عن عدة حملات إعلامية واسعة، ضد الفلسطينيين والمنظمات الحقوقية الإسرائيلية التي تكشف وتوثق ممارسات الاحتلال ضد الفلسطينيين. وقد تلقت "إم ترستو" من هذا الصندوق مبلغ ٥,٥ مليون شيكل في السنوات العشر الأخيرة.

وتبرع "الصندوق المركزي لإسرائيل" لحركتين يمينيتين بارزتين، هما "نساء بالأخضر" و"حنانو"، وهذه الأخيرة هي منظمة تقدم مساعدات قانونية واقتصادية للإرهابيين اليهود المشتبهين بارتكاب جرائم ضد الفلسطينيين وخاصة جرائم "تدفيع الثمن". وكانت صحيفة "هآرتس" كشفت أن هذا الصندوق قدم دعماً مالياً لعائلات إرهابيين يهود أدينوا بقتل عرب وتنفيذ عمليات تفجيرية، بينهم السفاح عامي بوبر و"المنظمة السرية بات عاين" وتسفي ستروك، الذي أدين بالاعتداء على فتى فلسطيني بعد أن اختطفه. كذلك يتبرع "صندوق إسرائيل واحدة" لمنظمة "إم ترستو" بشكل دائم، وتبرع العام الماضي بمبلغ ٣٥٥ ألف شيكل إلى "مقلاع سليمان". ويتبرع هذا الصندوق لجمعية "ريغافيم" الاستيطانية.

وتلقى "مقلاع سليمان" تبرعات بمبلغ ٨٥٠ ألف شيكل لتمويل "خدمات بحثية" نفذها موظفوه. لكن رئيس المشروع، ميخا لاكين - أفني، رفض الإفصاح عن طبيعة هذه الأبحاث. كذلك رفضت المديرية العامة لوزارة الشؤون الإستراتيجية سيمافاكنين - غيل، الإجابة على سؤال مشابه.

تنفيذ مهام بواسطة جهات خارجية

إن هدف "مقلاع سليمان" هو تنفيذ سياسة الحكومة بتمويل حكومي وتبرعات خاصة؛ ومن أجل إدارته، تم تشكيل لجنة اعتمادات مؤلفة من مندوبي الحكومة والمتبرعين. لكن لاكين - أفني وفاكنين - غيل رفضا الكشف عما إذا كان مندوبون عن الصندوقين الأميركيين الداعمين لليمين الإسرائيلي والاستيطان أعضاء في اللجنة. وقال لاكين - أفني لـ"العين السابعة" إنه "نحافظ على السرية بكل ما يتعلق بالمتبرعين".

وأشارت المجلة إلى أن المسؤول الأول في "مقلاع سليمان" ليس لاكين - أفني وإنما وزارة الشؤون الإستراتيجية برئاسة إردان. وتركز هذه الوزارة، منذ العام ٢٠١٥، الحملة الحكومية ضد ما تصفه بـ"نزع

الشرعية" عن إسرائيل. ولفتت المجلة إلى أن هذا تعريف واسع يشمل التحريض من جهة والانتقاد الشرعي لأنشطة الحكومة وحلفائها. وإلى جانب الحملات الدعائية العلنية والخفية، تجمع هذه الوزارة معلومات عن هيئات وأفراد تصنفهم كأعداء.

وتنفذ وزارة الشؤون الإستراتيجية قسما كبيرا من نشاطها بواسطة الاستعانة بجهات خارجية، أي غير حكومية، وذلك وفقا لإستراتيجية معلنة تقول إنه من أجل النجاح في المهمة يجب إخفاء ضلوع الحكومة في "أنشطة وعي الجماهير" التي تبادر إليها. وأضافت المجلة أن المصادر الخارجية هم بمثابة عملاء لإسرائيل، وهم جهات من إسرائيل وخارجها ويشكلون ما يصفونها في الوزارة بـ"الشبكة المؤيدة لإسرائيل".

وينفذ قسم من هذه الجهات سياسة الحكومة بموجب اتفاقيات وتحويل ملايين الشواقل من ميزانية الوزارة، وينفذ القسم الآخر ذلك بواسطة استخدام موارد اقتصادية موجودة بحوزتهم. وفي حالات كثيرة، اشترت الوزارة تقارير في وسائل إعلام إسرائيلية ودولية من أجل عرض صورة جميلة للجهات المدنية المتعاونة معها، مثل حملة إعلامية بتكلفة ٧ ملايين شيكل، وشمل نشرها في صحف "يديعوت أحرونوت" و"جيروزايم بوست" و"ماكور ريشون".

وفيما يزعم المسؤولون والمشاركون في حملات "مقلاع سليمان" أن هذا المشروع لا يمثل معسكرا سياسيا معيناً، وإنما جميع التوجهات السياسية في إسرائيل، لكن بعد الكشف عن نشاط هذا المشروع، في السنة الأخيرة، وُجّهت انتقادات عديدة له ولشكل أدائه المشبوه في الصحافة الإسرائيلية والدولية.

وأفادت مجلة "Forward" اليهودية بأن مندوبي وزارة الشؤون الإستراتيجية توجهوا إلى يهود في الولايات المتحدة، واقترحوا عليهم تنفيذ "مهمات" و"حملة دعائية للتأثير" بتمويل "مقلاع سليمان"، وأن أربع منظمات يهودية مركزية على الأقل تحفظت من هذه الاقتراحات، ورفضت أخذ "أموال من هذا النوع". وقالت "العين السابعة" إنه يرجح أن التغطية الإعلامية النقدية لـ"مقلاع سليمان" والتحفظ منه، أدت إلى تغيير اسم المشروع من "مقلاع سليمان" إلى اسم لا يحمل شحنة سلبية، وهو "كونتسيرت".

المنظمات الدولية

أمر قضاة في المحكمة الجنائية الدولية المدعية العامة للمحكمة بإعادة فتح تحقيقها في حادثة أسطول الحرية التركية "مافي مرمرة" التي وقعت في ايار ٢٠١٠، والتي قتلت خلالها قوات كوماندوز إسرائيلية ١٠ أتراك على متن سفينة كانت متجهة إلى غزة بهدف كسر الحصار عنها، للمرة الثالثة. وردت إسرائيل بغضب

على قرار المحكمة التمهيدية التي طلبت من فاتو بنسودا مراجعة قضية سعت مرارا وتكرارا إلى إغلاقها لعدم خطورتها.

وقال مسؤول اسرائيلي "إن الجناية الدولية تقوم بتبديد مواردها المحدودة على قضية تافهة بطريقة تتعكس بشكل سيء على قضايا أخرى معلقة، بما في ذلك تحقيق أولي جار حول جرائم ارتكبتها الاحتلال ضد الفلسطينيين".

وقال مسؤول إسرائيلي لتايمز أوف إسرائيل هذا الأسبوع "عندما تكون هذه هي جودة قرارات المحكمة الجناية الدولية، وعندما يُسمح باستغلالها لأغراض سياسية بهذه السهولة وبهذا الشكل المتكرر، لا عجب اذا أن يشعر الكثيرون بقلق عميق من أن المحكمة قد فقدت طريقها".

الأمم المتحدة وقانون القومية

من جهة أخرى قالت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، إن ممثلي الأمم المتحدة المختصين بحقوق الانسان، رفعوا شكوى رسمية إلى حكومة العدو، أكدوا فيها على "المخاوف العميقة" و"القلق البالغ" من سن "قانون القومية" العنصري؛ وطالب الممثلون الأمميون إسرائيل بالرد على توجههم وتساؤلاتهم حتى مطلع العام المقبل، وذلك قبل عرض تقريرهم حول الموضوع على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف. وأن هذه الشكوى الرسمية إلى إسرائيل جاءت بعد أن رفع لجنة المتابعة العليا والقائمة المشتركة، شكوى رسمية إلى الممثلين الخاصين للأمم المتحدة بقضايا حقوق الأقليات القومية، وفي أعقاب الاجتماعات التي عقدها وفد لجنة المتابعة في جنيف قبل شهرين.

ووقع على رسالة الأمم المتحدة الموجهة إلى الحكومة الإسرائيلية أربعة من المقررين الخاصين، أصحاب الشأن بالأمم المتحدة وهم: المقرر الخاص لشؤون الأقليات القومية فرناند دي فارينيس، والمقرر للحقوق الثقافية كريمة بنون، والمقرر الخاص لشؤون العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب، تندايب أشومي، بالإضافة إلى المقرر الخاص لشؤون حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، مايكل لينك.

وعبر المقررون برسالتهم عن بالغ قلقهم وتخوفهم من مضامين "قانون القومية"، ومن "خرق إسرائيل عبر سن قانون القومية لالتزامها بالمعاهدة الدولية لحقوق المدنية والسياسية، والمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تنص على حق جميع الشعوب بتقرير المصير". وحول البند المتعلق بالتمييز بالسكن (البند السابع) تحديداً، طالب المقررون برسالتهم إسرائيل بمزيد من المعلومات حول هذا البند،

والتوضيح "ما إذا كان سيعزز الفصل على أساس العرق أو الدين، وهل سيساهم في بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يعد انتهاكا صريحا للقانون الدولي". كما طالبوا بتوضيح "النتائج المترتبة على القانون بكل ما يتعلق بمكانة اللغة العربية، واستخدامها في المؤسسات الرسمية والمؤسسات العامة، خاصة في مجالات الصحة والخدمات الاجتماعية والمؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى اللافتات في الأماكن العامة". وقال النائب جبارين: إن "رسالة الأمم المتحدة إلى إسرائيل هي إنجاز دولي هام بهذه المرحلة، خاصة وأن مضامين رسالة المقررين الأميين الأربعة المركزيين تتبنى بوضوح المواقف التي طرحناها أمام مؤسسات الأمم المتحدة، ونسعى بالخطوة القادمة إلى إصدار قرار أممي في مجلس حقوق الإنسان ضد قانون القومية اليهودية".

بن سلمان وإستراتيجية نتنياهو

نتائج المواجهة الأخيرة في غزة هزت من صورة نتنياهو كرجل يحقق الأمن ويثير ذعر أعداء إسرائيل. وإسقاط الطائرة الروسية في أجواء سورية قلّص حرية عمل سلاح الجو الإسرائيلي، وألقى بظلاله على العلاقات الممتازة التي طورها نتنياهو مع فلاديمير بوتين. الأزمة التي وقع فيها بن سلمان في أعقاب جريمة القتل في إسطنبول لم تنته بعد، وفي أسوأ الحالات سوف تفكك الجبهة في مواجهة إيران، والتي عمل على بلورتها نتنياهو وترامب، كما تضرب مساعيه لتعميق العلاقات مع دول عربية معتدلة، رغم جمود العملية السياسية مع الفلسطينيين"

كان لا بد أن تتأثر إستراتيجية رئيس حكومة الإحتلال، بنيامين نتنياهو، في المنطقة، وحتى في الولايات المتحدة، بقضية مقتل الصحفي السعودي، جمال خاشقجي، ولذلك، يتضح أن تورط بن سلمان في الجريمة، يمّس بمساعي نتنياهو في تشكيل جبهة في مواجهة إيران، كما يمّس بمساعيه لتطوير علاقات إسرائيل مع دول عربية "معتدلة"، ويضعه مجددا أمام تبعات تأزيم العلاقات مع الحزب الديمقراطي الأميركي نظرا لوقوفه الكلي خلف الرئيس الأميركي.

الغضب الموجّه الآن ضد السعودية، وخاصة في الولايات المتحدة، يخلق سقفا جديدا وخطيرا لوحدة "كيدون" ومثيلاتها في الأجهزة الاستخبارية في العالم. فإفريق الاغتيال السعودي عمل بسذاجة رهيبية، وخرق القواعد الأساسية للبروتوكول الدبلوماسي، وخلافا لإسرائيل، لم يقتل عدوا أجنبيا، بل مواطنا سعوديا. وبالنتيجة،

وفي حال تورطت إسرائيل في عملية اغتيال، ناجحة أم فاشلة، فإن خصومها سوف يعتمدون على السابقة السعودية للمطالبة بعقوبة مماثلة وملائمة".

نتنياهو يدرك أن بن سلمان سوف يضطر لدفع ثمن معين، وأن التهديدات التي يواجهها الأخير لا تشكل خطراً على الإستراتيجية الشرق أوسطية لنتنياهو، فحسب، وإنما يوجد لنتنياهو "مصلحة مهنية وقومية، وحتى شخصية، في الدفاع عنه، وليس من وراء الكواليس". و"هذا التهديد الإستراتيجي، الذي سيسفر عن أبعاد سياسية، لم يحشر نتنياهو في الزاوية فحسب، أمام ناظري العالم، بل دفعه مع مبعوثيه، وعلى رأسهم السفير رون ديرمر، إلى العمل بلا كلل، في الأسابيع الأخيرة، بشكل مباشر وعن طريق مبعوثين، من أجل مساندة ترامب".

ولم يتردد ترامب في توظيف إسرائيل للدفاع عن موقفه، فقال إن "إسرائيل كانت ستقع في مشكلة كبيرة لولا السعودية". وكان من اللافت أنه استخدم اسم إسرائيل مرتين: مرة في سياق التأكيد على دور السعودية في الحرب الأميركية ضد إيران، ومرة ثانية للإشارة إلى أن الولايات المتحدة ستحافظ على علاقات وثيقة مع السعودية من أجل ضمان مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، وباقي شركائها في المنطقة.

ويضيف أن جاهزية نتنياهو لحماية بن سلمان تشذ عن التوجه الإسرائيلي التقليدي الذي فضل أن يكون دور إسرائيل في تحريك السياسة الخارجية الأميركية أكثر تواضعاً، وخاصة في الحالات التي يمكن أن تتدهور فيها الأوضاع إلى مواجهات عسكرية وضحايا. وفي هذه الحالة، وفي حالت تعقدت الأمور في السعودية، فإن اسم إسرائيل ونتنياهو سيكون بارزاً.

ويضيف أنه لحسن حظ نتنياهو، فإن علاقات إسرائيل مع السعودية ومكانتها المستقبلية في الولايات المتحدة ليست محسوسة الآن في الرأي العام الإسرائيلي. ورغم أن قرار نتنياهو الامتناع عن الرد على الهجوم الصاروخي لحركة حماس قد أثار غضباً عاماً في وسط الجمهور، ونال من مكانته في وسط مصوتي اليمين، ولكن الصورة الأوسع والأخطر بكثير، تشير إلى خطر انهيار شامل لسياسته.

ويشير شاليف إلى أن بن سلمان كان "موكلاً بدور رئيسي في خفض آمال الفلسطينيين تمهيداً لنشر خطة السلام الأميركية، التي يطلق عليها صفقة القرن". وأن كثيرين يعتقدون أن جاهزية ترامب للوقوف إلى جانب بن سلمان سوف تعمق التزام الأخير بدعم الخطة (صفقة القرن)، رغم أنه من المحتمل أنه في وضعه الحالي المهتز فإنه سيتردد في الوقوف خلف الخطة الأميركية التي سوف تثير غضب الفلسطينيين والعالم العربي، بما في ذلك شوارع مكة والرياض.

وكما يضيف أن نتتياهو لن يأسف إذا أقنعت حالة عدم الاستقرار في السعودية الإدارية الأميركية بتأجيل نشر صفقة القرن، حيث تبين له خلال الأزمة الائتلافية أنه سيكون أول من يتضرر من "صديقه" في البيت الأبيض، فأى خطة سينشرها الرئيس، حتى لو بدت منحاذاة لإسرائيل، فإنها ستتطوي على "تنازلات" عن مناطق، بما في ذلك القدس، وسيرفضها اليمين الإسرائيلي وتبعد الناخبين عنه، ما يعني أن "صديق نتتياهو" في البيت الأبيض يخفي "لغما" قد ينفجر في وجه نتتياهو، الذي تعلم، من إسقاط الطائرة الروسية والعملية العسكرية الفاشلة في غزة والقتل المروع في إسطنبول، أن أحداثا غير متوقعة قد تحدث وتهز المنطقة، وعندما يحصل ذلك في سنة انتخابات فإن "الفوز المضمون لنتتياهو سينهار كمبنى من ورق، وتتهار معه نظرياته الإستراتيجية".